التقرير السنوي

مجلس القضاء الأعلى

2024

فخامة السيد الرئيس محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس دولة فلسطين

سعادة المستشار محمد عبد الغني العويوي

رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض

رئيس مجلس القضاء الأعلى

فهرس المحتويات

كلمة معالي رئيس المحكمة العليا/محكمة النقض / رئيس مجلس القضاء الأعلى 6

التخطيط الاستراتيجي لمجلس القضاء الاعلى 10

قضاة المحاكم / الكادر القضائي 16

أعمال المحاكم النظامية 19

التفتيش القضائي 46

التدريب القضائي 50

تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية 55

المشاريع والتطوير المؤسسي 60

الكادر الإداري والرقابة الداخلية 67

النوع الاجتماعي وحقوق الانسان 70

البيانات المالية 71

المعيقات 75

التطلعات المستقبلية 76

الجداول الإحصائية التفصيلية لأعمال المحاكم (الملاحق) 77

الرؤية

قضاء مستقل متميز بكفاءة كوادره وجودة أحكامه وفعالية إجراءاته وخدماته، ليعزز العدل والمساواة و سيادة القانون.

الرسالة

إصدار الأحكام القضائية حسب التشريعات النافذة بما يضمن سرعة الفصل في الدعاوى، مع الحفاظ على أسس المحاكمة العادلة، وتنفيذ الأحكام القضائية، وشمول الخدمات القانونية المقدمة من خلال كوادر متخصصة وإجراءات سلسة تعتمد التقنيات الحديثة، مساهمة في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، والمحافظة على استقرار وأمن المجتمع الفلسطيني.

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن"
رئيس دولة فلسطين، حفظكم الله ورعاكم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرّني، بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس القضاء الأعلى، أن أتوجه إلى فخامتكم بخالص التقدير وأسمى عبارات الشكر والعرفان على رعايتكم الكريمة ودعمكم المتواصل لقطاع العدالة، والذي كان له بالغ الأثر في تمكين السلطة القضائية من أداء رسالتها الوطنية السامية، في ترسيخ سيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات العامة، رغم جسامة التحديات التي واجهتنا خلال العام المنصرم.

في ظل عامٍ استثنائي عصف بالوطن بكل مكوناته، وقف مجلس القضاء الأعلى أمام تحديات جسام فرضتها ظروف قاسية وغير مسبوقة، جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل على شعبنا، لا سيما في قطاع غزة، وامتداده إلى مختلف محافظات الضفة الغربية.

ومع ذلك، تابعت السلطة القضائية أداء رسالتها المقدسة في إرساء العدل وصون الحقوق والحريات، بل قابلت تلك التحديات بالإرادة والعزيمة، واستثمرت ما توفر من إمكانيات لترسيخ منظومة عدالة ناجزة، تتسم بالكفاءة والاستقلال، وتستجيب لاحتياجات المجتمع الفلسطيني في أحلك الظروف.

لقد أولى مجلس القضاء الأعلى، خلال عام 2024، اهتمامًا بالغًا بتكريس مبادئ العدالة الناجزة، وتقليص أمد التقاضي، من خلال تطوير البيئة القانونية، وتفعيل أُطر التعاون

المؤسسي ضمن المجلس التنسيقي الأعلى لقطاع العدالة، والتي أسهمت في صياغة تعديلات تشريعية فعالة، صدرت برعاية فخامتكم ووفق رؤيتكم الوطنية الشاملة .

وفي سياق تعزيز الكادر القضائي والارتقاء بالكفاءة المؤسسية، تم تنفيذ سلسلة من البرامج التدريبية المتخصصة، التي استهدفت القضاة والعاملين الإداريين، بالتعاون مع شركائنا الدوليين الداعمين لسيادة القانون، كما نُظّمت مسابقات قضائية رفدت الجهاز القضائي بقضاة جدد، استجابةً للزيادة المطّردة في عدد القضايا الواردة إلى المحاكم النظامية، كما تم تخريج 22 طالب/ة من برنامج دبلوم الدراسات القضائية من المعهد القضائي الفلسطيني حيث تم تعيين 9 منهم في النيابة العامة و13 منهم قضاة صلح وجاري العمل على بدء برنامج يتضمن 32 طالباً.

كما حرص المجلس على تطوير منظومة الخدمات الإلكترونية، بما يحقق نقلة نوعية في تسهيل إجراءات التقاضي، ويوظف التكنولوجيا في خدمة العدالة. وقد كان لبرنامج "الميزان" القضائي أثر بارز في هذا السياق، حيث نال المركز الثاني في جائزة دولية مرموقة ضمن فئة "السلام"، وجاء في بيان الجائزة أن "البرنامج يشكل تحولًا نوعيًا في الوصول إلى العدالة، ويكرّس مكانة دولة فلسطين كمحفز عالمي للتحول الرقمي القضائي".

ورغم ما يحيط بنا من تحديات مالية وأمنية، فقد واصل المجلس جهوده الحثيثة في تحسين البنية التحتية للمرافق القضائية، إذ تم اعادة تأهيل مبنى محكمة بداية وصلح أريحا وكذلك محكمة استئناف القدس، ومحكمة جرائم الفساد، وجاري التخطيط لانشاء مجمع محاكم في بيت لحم بعد استجابة فخامتكم لحاجات القضاء باصدار قرار بتخصيص قطعة ارض لتلك الغاية ومع ذلك، لا تزال أزمة الأبنية القضائية، لا سيما في محكمة بداية رام الله ، تشكل عائقًا حقيقيًا أمام تحقيق جودة الخدمة القضائية بالحد المطلوب.

فخامة الرئيس،

لقد واجه مجلس القضاء الأعلى، كما سائر مؤسسات الدولة، انعكاسات العدوان الإجرامي المستمر على أرضنا، والذي ألقى بظلاله الثقيلة على عمل المحاكم، وأعاق وصول القضاة والمتقاضين، وفاقم من التحديات الميدانية واللوجستية. كما أدى النقص في الموارد البشرية والمادية إلى ضغط كبير على الجهاز القضائي، في ظل تداعيات الأحداث المؤلمة في قطاع غزة، ومع ذلك، فإن قيادتكم الوطنية تشكل دائمًا مصدر إلهام وإرادة، تمكّننا من مواصلة أداء رسالتنا، وتحقيق إنجازات نوعية، بشراكة صادقة مع شركائنا المحليين والدوليين الداعمين للعدالة.

وختامًا،

نؤكد لفخامتكم التزامنا الراسخ بمبادئ الاستقلال القضائي، وسعينا المستمر نحو ترسيخ عدالة ناجزة، نزيهة، وشاملة، تصون الحقوق وتؤمّن الطمأنينة، بما يعزز ثقة المواطن بالقضاء، ويُسهم في بناء دولة فلسطين المستقلة، بعاصمتها القدس الشريف، سائلين المولى عز وجل أن يمدّكم بموفور الصحة والعافية، وأن يسدد خطاكم في خدمة قضيتنا العادلة وشعبنا الصامد .

وتفضلوا فخامتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير

أخوكم المستشار محمد عبد الغني عويوي

رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض

رئيس مجلس القضاء الأعلى

فريق إعداد التقرير:

1. القاضي هالة عزت محمد منصور	رئيساً
2. السيد دريد عليان محمد عرار	عضواً
3. السيد سارية عايش عبد الخالق يونس	عضواً
4. السيد ثائر بدر جدوع قرجة	عضواً
5. السيد محمد رياض محمد علاونه	عضواً
6. السيد محمود عفيف أحمد صبيحات	عضواً
7. السيدة لُما حاتم محمود حاج محمد	عضواً

التخطيط الاستراتيجي لمجلس القضاء الاعلى

شهد العام 2024 ظروفًا استثنائية في فلسطين، حيث واجه الجهاز القضائي تحديات جسيمة نتيجة العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة والضفة الغربية، ورغم ذلك واصل مجلس القضاء الاعلى خلال هذا العام اداء مهامه الوطنية حرصاً على استمرار العمل القضائي وتوفير متطلبات الوصول الى العدالة لا سيما في المحافظات الشمالية في الوقت التي توقفت كافة الخدمات العدلية في المحافظات الجنوبية بسبب العدوان الكارثي .

في ظل التحديات المعقدة والظروف الصعبة، برزت أهمية التخطيط الإستراتيجي لمجلس القضاء الأعلى والتي اعتمد على رؤية واضحة ورسالة تستند الى مبادئ الشفافية والكفاءة والمسؤولية وتعزيز الاداء المؤسسي وتطوير الموارد البشرية ، كضرورة حتمية لضمان استمرارية النظام القضائي، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق العدالة للمواطنين بكفاءة وشفافية.

ان التخطيط الإستراتيجي لا يُعدّ مجرد أداة تنظيمية، بل هو منهجية شاملة تهدف إلى رسم رؤية واضحة للمستقبل القضائي، وتحديد الأهداف ذات الأولوية، وتوزيع الموارد المتاحة بشكل فعّال لمواجهة التحديات السياسية، والاقتصادية، والأمنية التي تعصف بالمنطقة. وفي السياق الفلسطيني، الذي يتسم بعدم الاستقرار وتضييق الحصار وتعدد أوجه المعاناة اليومية، أصبح وجود خطة مدروسة أداة بقاء وتطوير في آنٍ واحد.

ففي ظل الانتهاكات المتواصلة وتقييد الحركة والاعتداء على مقرات المحاكم وتقليص الموارد من احتجاز لاموال المقاصة من قبل الاحتلال وتضييق القنوات الماليةالداعمة لموازنة الحكومة، فقد عمل عمل مجلس القضاء الأعلى بروح المبادرة، ووضع نصب عينيه تحقيق أهدافه المخططة، كخطوة نحو بناء منظومة قضائية (مرنة) قادرة على التصدي للأزمات، وتحقيق العدالة الاجتماعية رغم كل المعوقات، ضمن الامكانيات المتاحة.

إن المضي قدمًا في تنفيذ الخطط الإستراتيجية ليس مجرد طموح مؤسسي، بل هو التزام وطني وإنساني في سبيل ترسيخ العدالة وحماية حقوق الإنسان في أرضٍ تتوق للسلام والكرامة.

جاء ذلك من خلال تنفيذ الخطة السنوية المقرة لمجلس القضاء الاعلى 2024 والتي جرى اقرارها من قبل مجلس القضاء الاعلى نهاية العام 2023، والتي جاءت منسجمة مع الخطة

الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى للأعوام 2022- 2026، لتحقيق رؤيته ورسالته الساميتين.

حيث تم وضع كافة الإمكانات من أجل تنفيذ الخطة من أجل النهوض بواقع القضاء وتقديم الخدمات القضائية والقانونية بمستوى عال من الجودة والكفاءة.

وكان العمل خلال العام 2024 على عدد من المحاور كأولويات مركزة نظراً للظروف الصعبة والحرب والعدوان على الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تم التشاور بشأنها مع عدد من الشركاء الدوليين من أجل تنفيذها وهي كالآتي:

1. تطوير التشريعات الناظمة للعمل القضائي وتحديداً التي تدعم أدوات التحول الرقمي والخدمات الالكترونية، تسهيلاً لوصول المواطنين لخدمات العدالة، وتسريع الاجراءات في المحاكم لتقصير أمد التقاضي.
2. تطوير برنامج ميزان 3 والبرامج المرتبطة به، وأتمتة العمل والخدمات المقدمة للجمهور والربط الإلكتروني، وإدخال البيانات وارشفتها الكترونياً.
3. تحسين بيئة العمل القضائي بما فيها البنية التحتية وضمان وصول المواطنين لخدمات العدالة.
4. التدريب ورفع القدرات، وتحديداً التدريبات الأساسية والمتخصصة، بالإضافة إلى التدريبات المرتبطة بالتعديلات التشريعية، وتقارير التفتيش القضائي، إضافة إلى دعم برنامج الدبلوم القضائي من خلال المعهد القضائي الفلسطيني.

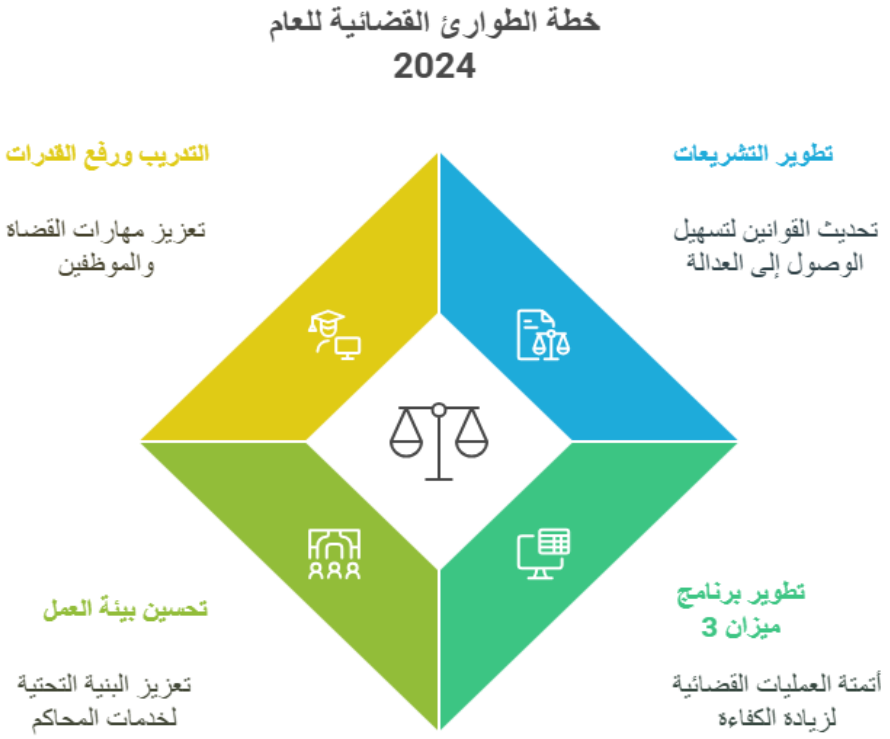

وبناءً على المحاور السابقة، فقد تم العمل بالشراكة مع عدد من مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الدولية الصديقة من أجل المضي قدما في تنفيذ كافة المشاريع والبرامج الواردة في الخطة التنفيذية المستندة إلى الرؤية التطويرية لمجلس القضاء الأعلى،حيث عملت إدارات ووحدات مجلس القضاء الأعلى بجهد مضاعف كل حسب اختصاصه ومجال عمله، من أجل الوصول إلى نتائج متميزة على المستوى التطويري والمؤسسي من النواحي التالية :

اولاً: الكادر القضائي والتعيينات

بلغ عدد القضاة في فلسطين نهاية العام 2024 ما مجموعه (247) قاضيًا، منهم (206) قضاة على رأس عملهم في الهيئات القضائية. وتوزع القضاة على مختلف درجات المحاكم: الصلح، البداية، الاستئناف، والمحكمة العليا. وشهد العام تعيين 22 قاضيًا جديدًا، إضافة إلى ترقية عدد من القضاة وتوزيعهم وفقًا للاحتياجات العملية في المحاكم. ورغم هذه التعيينات، ما زال هناك عجز واضح في أعداد القضاة مقارنة بالحاجة الفعلية، وهو ما يشكل عبئًا على الجهاز القضائي ويؤثر على سرعة الفصل في القضايا.

ثانياً: أعمال المحاكم النظامية

واصلت المحاكم النظامية عملها رغم الصعوبات، حيث بلغ عدد الدعاوى الواردة خلال العام (63732) دعوى، وفصل منها (57673) دعوى، أي بنسبة فصل بلغت 90.49% مقارنة مع الدعاوى الواردة. أما مجموع القضايا المدورة فقد بلغ (144378) دعوى. وقد أظهرت بعض المحاكم نسب إنجاز مرتفعة، مثل محكمة النقض التي بلغت نسبة الفصل فيها إلى الوارد 184%، مما يدل على الجهد المضاعف المبذول لتسريع وتيرة العمل.

كما أظهرت الإحصائيات تفاوتًا في الأداء بين المحاكم، حيث حققت محاكم الصلح الفصل الأعلى في القضايا، في حين شهدت محاكم البداية انخفاضًا نسبيًا في معدل الفصل نتيجة لنقص الكادر والتحديات الأمنية.

ثالثاً: التفتيش القضائي

استمرت دائرة التفتيش القضائي بعملها الرقابي رغم الصعوبات، حيث أنجزت تقييم أداء (71) قاضيًا، ونفذت عشرات الزيارات التفتيشية (دورية ومفاجئة). كما تعاملت مع عدد من الشكاوى والتظلمات والمتابعات المحالة إليها من رئاسة المجلس، وقد اتبعت منهجية مهنية دقيقة لضمان جودة العمل القضائي كما بدأت باستخدام برنامج "ميزان 3" لتعزيز الرقابة الإلكترونية والتحول الرقمي في التفتيش.

رابعاً: ادارة التدريب والمعهد القضائي

أولى المجلس اهتمامًا كبيرًا لبرامج التدريب القضائي، حيث تم تنفيذ عدة برامج تدريبية للقضاة الجدد، إضافة إلى تدريبات مستمرة ومتخصصة شملت موضوعات هامة مثل القانون المدني، قوانين الأحداث، الطب الشرعي، والتحكيم. كما استفاد موظفو المجلس والمحاكم من برامج تدريبية إدارية وفنية. وعلى الرغم من تأثير العدوان على تنفيذ بعض البرامج حضوريًا، إلا أن جزءًا منها تم عبر تقنيات الاتصال عن بعد.(Zoom) ، كما تم تخريج 22 طالب/ة دبلوم الدراسات القضائية من المعهد القضائي الفلسطيني وتم تعيينهم في السلك القضائي حيث 9 منهم اصبحوا أعضاء في النيابة العامة و13 خريج اصبحوا قضاة.

خامساً: التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية

شهد العام تطورًا ملحوظًا في الخدمات الإلكترونية، حيث تم تسهيل تقديم الطلبات إلى دوائر التنفيذ إلكترونيًا، وهو ما ساعد في تخفيف الازدحام وتسريع الخدمات. كما تم تفعيل الدفع الإلكتروني لمخالفات السير وتحصيل الإيرادات القضائية.

سادساً: المشاريع والتطوير المؤسسي

رغم الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية، تمكن مجلس القضاء الأعلى من تنفيذ عدد من مشاريع التطوير، شملت تحسين بيئة العمل، وأتمتة الإجراءات، وتطوير البنية الرقمية للمحاكم. وقد ساعد التعاون مع الشركاء الدوليين في تنفيذ الخطة التطويرية.

قضاة المحاكم (الكادر القضائي)

يُعَدّ الكادر القضائي في فلسطين من الركائز الأساسية لضمان سيادة القانون وتحقيق العدالة، وحماية الحقوق والحريات العامة، خاصة في ظل تعقيدات الواقع السياسي، حيث تتعاظم أهمية وجود قضاء قوي، نزيه، ومستقل قادر على الفصل في النزاعات وحماية حقوق المواطنين.

كما أن وجود جهاز قضائي كفؤ ومؤهل يُعتَبَر شرطاً أساسياً لتعزيز مبادئ الحكم الرشيد، ومن هنا، تبرز الحاجة الماسّة إلى الاستثمار في بناء قدرات الكادر القضائي الفلسطيني، وضمان استقلاليته، بما ينسجم مع المعايير الدولية ومتطلبات إقامة دولة فلسطينية قائمة على أسس العدالة والمساواة.

أولاً: توزيع القضاة حسب الدرجة القضائية

الدرجة القضائية	العاملون في الهيئات القضائية	الاشراف الزمالي	التفتيش القضائي	الأمانة العامة	المعهد القضائي	إجازة بدون راتب	إجازة حتمية	محاكم التسوية	المكتب الفني	المجموع
الصلح	71	9	-	-	-	1	-	7	-	88
البداية	71	-	1	-	-	-	1	7	-	80
الاستئناف	26	-	3	-	-	-	-	6	2	37
رئيس استئناف	7	-	-	-	-	-	-	-	-	7
العليا	31	-	2	1	1	-	-	-	-	35
المجموع	206	9	6	1	1	1	1	20	2	247

بنهاية عام 2024، بلغ عدد القضاة الإجمالي (247) قاضٍ، منهم (206) قاضٍ يعملون في الهيئات القضائية ما نسبته 83.4% من عدد القضاة الإجمالي، أما باقي القضاة فيعملون في الأمانة العامة والتفيش القضائي والمكتب الفني والمعهد القضائي ومحاكم التسوية وقاضي في إجازة خارجية بدون راتب وقاضي في إجازة حتمية، أما من حيث الجنس: فقد بلغ عدد القضاة الذكور (188) و (59) انثى.

ثانياً: التعيينات القضائية

بتاريخ 2024/03/17 تم تعيين معالي المستشار محمد عبد الغني عويوي رئيساً لمجلس القضاء الأعلى/ رئيساً للمحكمة العليا– النقض.

كما قام المجلس بتاريخ 2024/05/13 برفد القضاء بمجموعة من قضاة الصلح الجدد وعددهم (12) قاضي، بعد أن أنهوا متطلبات التعيين وفق أحكام وشروط قانون السلطة القضائية وتعديلاته، واجتياز المسابقة القضائية بنجاح.

وفي أول تعيين من هذا النوع، قام المجلس بتاريخ 2024/07/17 بتعيين (13) قاضي متدرج من خريجي دبلوم الدراسات القضائية من المعهد القضائي الفلسطيني، والذين تم لاحقاً تعيين (9) منهم قضاة صلح في المحاكم بتاريخ 2024/12/26 بعد استيفائهم شرط السن القانوني للتعيين، وبذلك يكون مجموع التعيينات القضائية للعام (2024) بلغ (22) قاضي.

ثالثاً: انتهاء الخدمة القضائية

بتاريخ 2024/03/12 تم قبول استقالة معالي المستشار عيسى أبو شرار رئيس مجلس القضاء الأعلى / رئيس المحكمة العليا – النقض السابق.

كما تم إحالة القاضي خليل محمد رشيد الصياد قاضي المحكمة العليا إلى التقاعد لبلوغه السن القانونية وفق أحكام القانون.

رابعا: الترقيات القضائية

بتاريخ 2024/05/13 تم ترقية (14) قاضي صلح الى قاضي بداية، وقاضي بداية الى درجة قاضي استئناف بتاريخ 2024/05/21، ورئيس استئناف (7) بتاريخ 2024/05/21، و(8) قضاة الى المحكمة العليا بتاريخ 2024/06/02.

خامساً: توزيع القضاة العاملين حسب النوع الاجتماعي (بما فيهم الاشراف الزمالي):

الرقم	المحكمة	ذكور	اناث	المجموع
.1	محاكم الصلح	58	24	82
.2	محاكم البداية	48	21	69
.3	محاكم الاستئناف	33	5	38
.4	المحكمة العليا / النقض	23	3	3
	المجموع	162	53	215

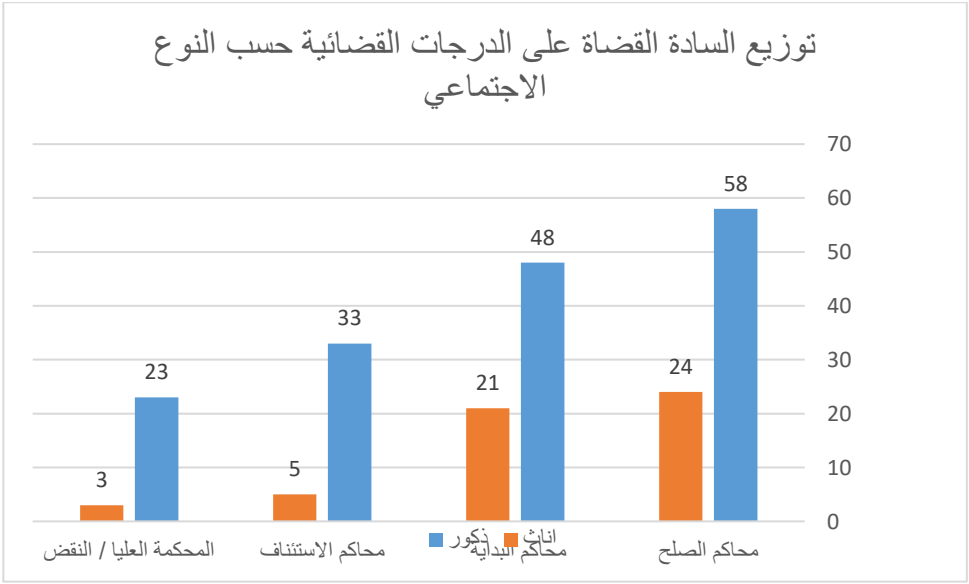

أعمال المحاكم النظامية

يتناول هذا المحور الإضاءة على أعمال كافة المحاكم النظامية خلال هذا العام، مع قاعدة بيانات إحصائية تفصيلية عن أعمالها، ابتداء من محاكم الدرجة الأولى (محاكم الصلح ومحاكم البداية)،ومحاكم الدرجة الثانية (محاكم الاستئناف)، إنتهاء بالمحكمة العليا (محكمة النقض).

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للمحاكم النظامية

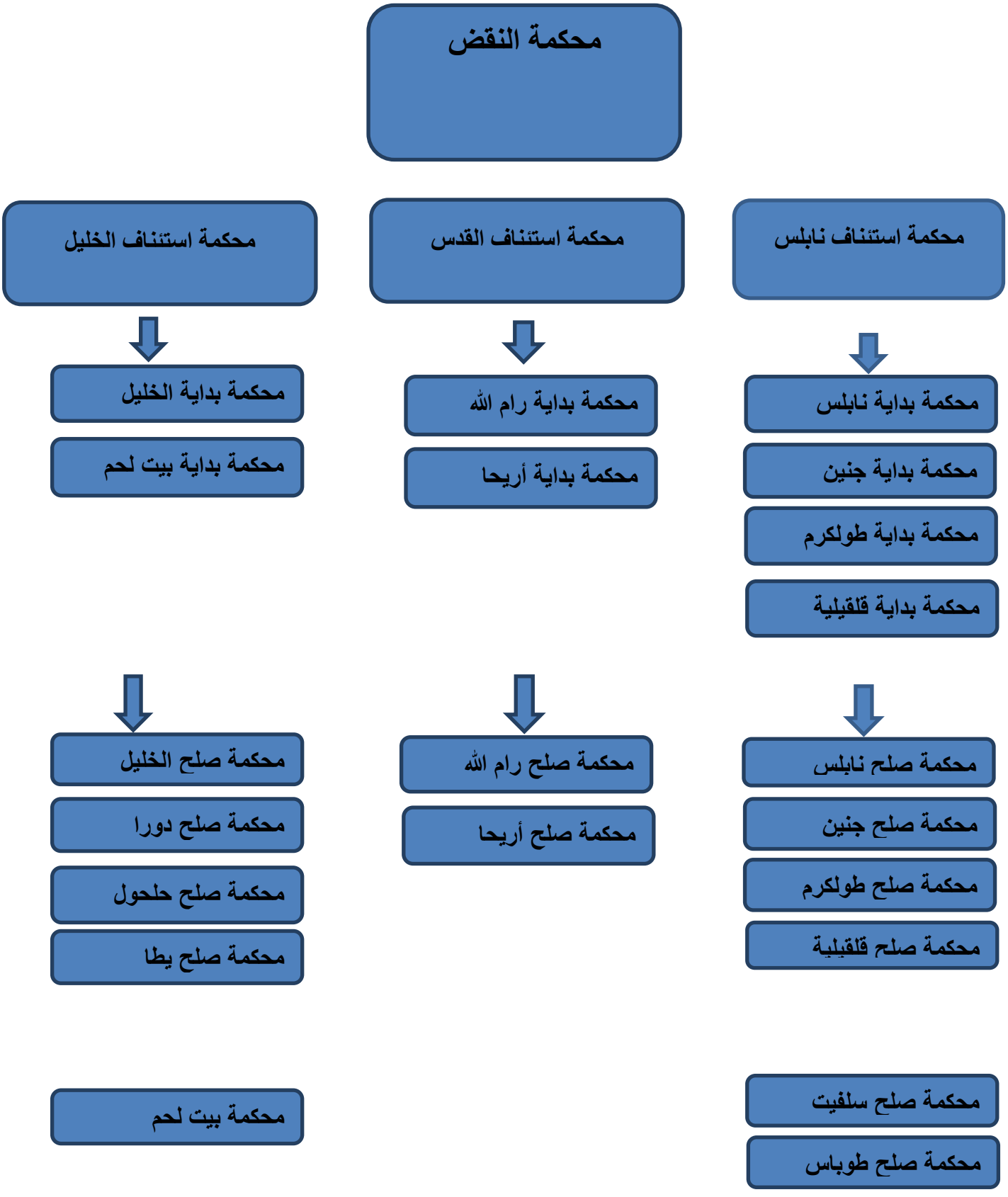

المنهجية المعتمدة في التقرير والمشرات الإحصائية وطريقة احتسابها:

لقد تم إعداد هذا التقرير من خلال بيانات المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى خلال عام 2024 وفقا للمؤشرات الإحصائية التالية:

لقد تم اعتماد منهجية علمية وفق المعايير المتعارف عليها في إعداد هذا التقرير، سواء من حيث مصادر البيانات الإحصائية، ومطابقتها مع الأعداد الفعلية في المحاكم، ولقد تم التعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة والتي تم اعتمادها في التقرير وطرق احتسابها:

مؤشر المدور الحالي:

ويقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي لم يتم الفصل فيها خلال السنة الحالية، ويتم تدويرها، ويحتسب عادة (مجموع الدعاوى المدورة والواردة خلال السنة – الدعاوى التي يتم فصلها خلال السنة).

مؤشر عدد القضاة، أو عدد الهيئات القضائية حسب المحكمة:

واحتسب هذا المؤشر، من واقع البيانات المعتمدة من قاعدة بيانات الموارد في الأمانة العامة في مجلس القضاءالأعلى.

واحتسب مجموع عدد القضاة من واقع بيانات الأمانة العامة في مجلس القضاء الأعلى.

مؤشر الدعاوى الواردة للمحاكم خلال السنة:

يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى بمختلف أنواعها التي تسجل في المحاكم يوميا، ويتم توزيعها على الهيئات القضائية للنظر فيها، وذلك باستثناء الدعاوى المسجلة لدى دوائر التنفيذ ومحاكم الهيئات المحلية وقضايا المرور (مخالفات السير)، وقضايا محكمة استئناف ضريبة الدخل ، والمحاكم الجمركية.

مؤشر الدعاوى المفصولة خلال السنة:

يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي يتم الفصل فيها من قبل كل قاض، وتجمع على مستوى كل محكمة سنويا وشهريا.

مؤشر مجموع الدعاوى (المدور السابق والوارد) :

تحتسب الدعاوى المدورة والواردة سنويا لكل قاض على مستوى المحكمة وتجمع وتحتسب على أساس (الدعاوى الواردة خلال السنة + الدعاوى المدورة من السنة السابقة).

مؤشر نسبة الدعاوى المفصولة إلى الوارد (مؤشر الإنجاز):

يقيس هذا المؤشر نسبة أداء مجموع أعمال قضاة المحاكم سنويا، ويحتسب رياضيا ويساوي (عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى الواردة) ×100 ويحتسب أيضا مؤشر الإنجاز بطريقة مختلفة ويساوي .

(عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى المدورة والواردة) ×100.

مؤشر نسبة التغيير (الارتفاع أو الانخفاض) في الدعاوى الواردة السنوية:

ونسبة التغيير تمثل = (الدعاوى الواردة سنة 2024 – الدعاوى الواردة سنة 2023) ÷ (الدعاوى الواردة سنة 2023) ×100.

مؤشر نسبة (الارتفاع أو الانخفاض) في الدعاى المفصولة سنويا:

ونسبة التغيير تمثل = (الدعاوى المفصولة عام 2024 – الدعاوى سنة 2023) ×100.

أعمال المحاكم لسنة 2024:

أولا: الوارد

ورد لجميع المحاكم خلال العام 2024 (63732) دعوى موزعة على النحو التالي:

أ- بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الدرجة الأولى (**59462**) دعوى تشكل ما نسبته **93%** من الوارد الكلي، وكان نصيب محاكم الصلح (63%) منها، وجاءت محاكم البداية في المرتبة الثانية وحصلت على (19%)، و جاءت في المرتبة الثالثة محاكم الأحداث و التسوية بنسبة (11%).

ب- بلغ عدد الطعون الواردة إلى محاكم الدرجة الثانية (3101) طعنا، وتشكل ما نسبته 5% من الوارد لجميع المحاكم.

ج- بلغ عدد الطعون الواردة إلى محكمة النقض (1169) طعنا، وتشكل ما نسبته 2% من الوارد الكلي.

ثانيا:المفصول

أما على مستوى الفصل، فقد فصلت جميع المحاكم خلال العام (57673) دعوى موزعة على النحو التالي:

1-بلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى محاكم الدرجة الأولى (52614) دعوى، وتشكل ما نسبته 91% من مجموع المفصول.

وكانت أعلى نسبة فصل لدى محاكم الصلح وبلغت 64%، وجاءت محاكم البداية في المرتبة الثانية بنسبة 18%.

2- بلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محاكم الدرجة الثانية (2905) دعوى، وتشكل ما نسبته 5% من مجموع المفصول الكلي.

4-بلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محكمة النقض (2154) دعوى وتشكل ما نسبته 4% من مجموع المفصول.

ثالثا: المدور

بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى كافة المحاكم حتى نهاية العام 2024 (144378) دعوى موزعة على النحو التالي:

1-بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محاكم الدرجة الأولى (138693) دعوى، وتشكل ما نسبته 96% من المدور.

2-بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محاكم الدرجة الثانية (4797) دعوى، وتشكل ما نسبته 3.3% من المدور.

3-بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محكمة النقض (888) دعوى، وتشكل ما نسبته 4% من المدور.

ويبين الجدول الاحصائي رقم (1) من الملاحق أعمال جميع المحاكم بمختلف درجاتها، من حيث عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام 2024 مقارنة بأعمال المحاكم لعام 2023.

ويظهر الشكل رقم(2) التغيير في الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى جميع المحاكم في العام 2024 بالمقارنة مع 2023.

الشكل رقم (2)

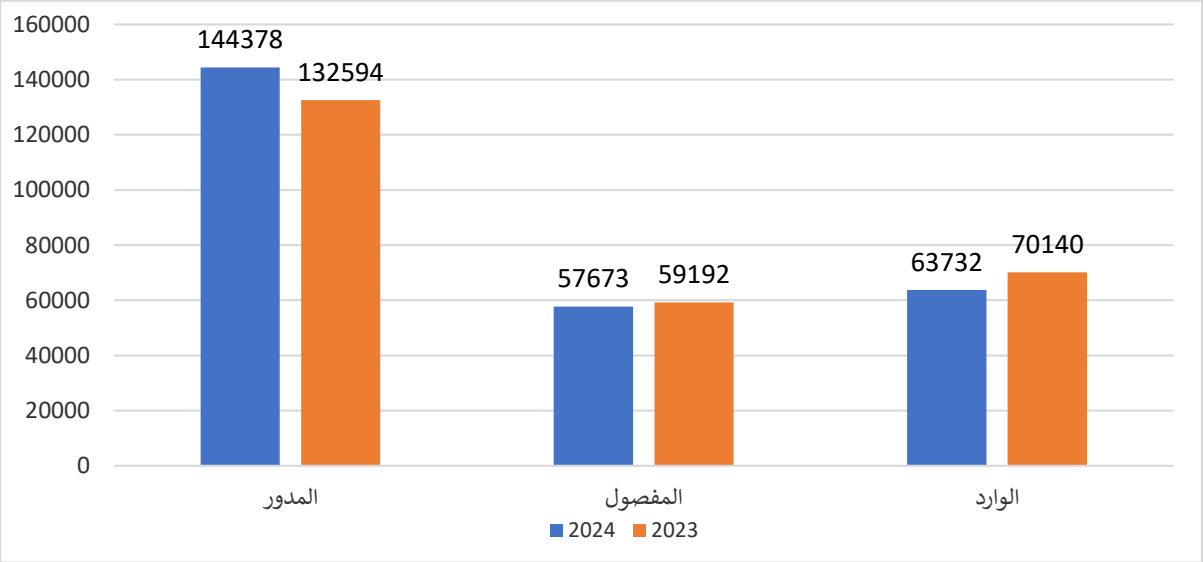

ولقد سجلت المحاكم ارتفاعا في نسبة الفصل إلى مجموع (المدور والوارد)، بنسبة 6.09% مقارنة بعام 2023، حيث بلغت نسبة الفصل إلى المجموع 29.69%، ليبقى لدى المحاكم ما نسبته 70.3% من المجموع وعدده (144378) دعوى، كما وبلغت نسبة الفصل على الوارد لدى جميع المحاكم 90.49%، فتكون المحاكم بذلك لم تتمكن من فصل ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها خلال العام.

الشكل رقم(3) يوضح نسبة الإنجاز (الفصل إلى المجموع المدور والوارد) لدى جميع المحاكم لسنة 2024، ونسبة الفصل في جميع المحاكم بالمقارنة إلى الوارد.

الشكل رقم(3)

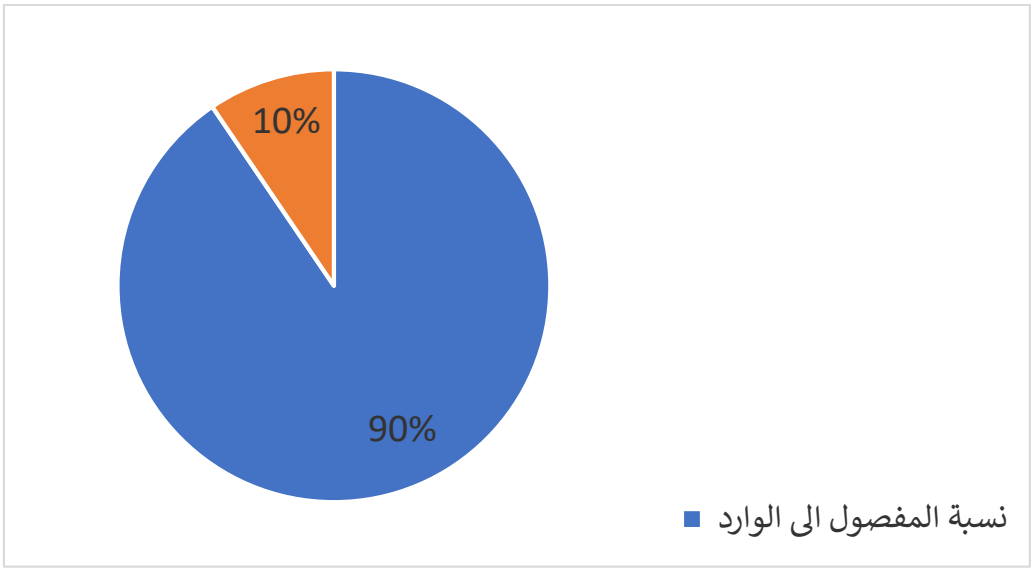
10%
90%
نسبة المفصول الى الوارد

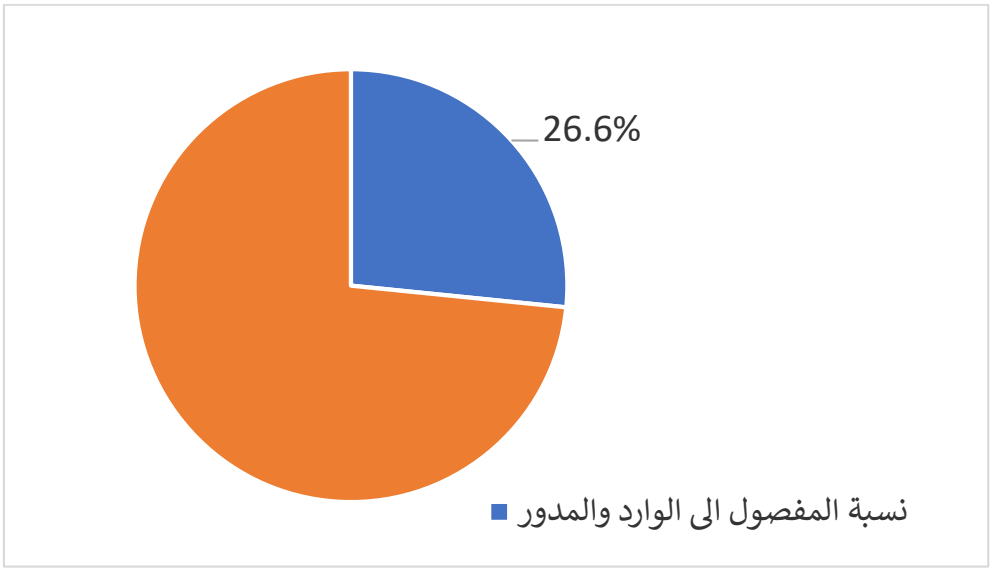
26.6%
نسبة المفصول الى الوارد والمدور

أولا: أعمال محكمة النقض

ورد إلى محكمة النقض (1169) دعوى وطلب، بنسبة تقل 7.75% عن عام 2023، وبلغ عدد الدعاوى المدنية الواردة (699) دعوى و(155) طلب مدني، وعدد الدعاوى الجزائية(289) دعوى و(26) طلب جزائي.

وقد فصلت المحكمة (2154) دعوى منها (1713) دعوى مدنية و(277) دعوى جزائية و(26) طلب جزائي و(138) طلب مدني.

وبلغ عدد المدور الحالي لدى المحكمة (888) دعوى منها (703) دعوى مدنية، و(103) دعوى جزائية، و(29) طلب جزائي، و(53) طلب مدني.

وقد حققت المحكمة تقدما على مستوى الفصل إلى الوارد بلغت 184.26%، وبذلك يتبقى لدى المحكمة (888) دعوى، وتشكل ما نسبته 28.68% من المجموع.

الشكل رقم (4)

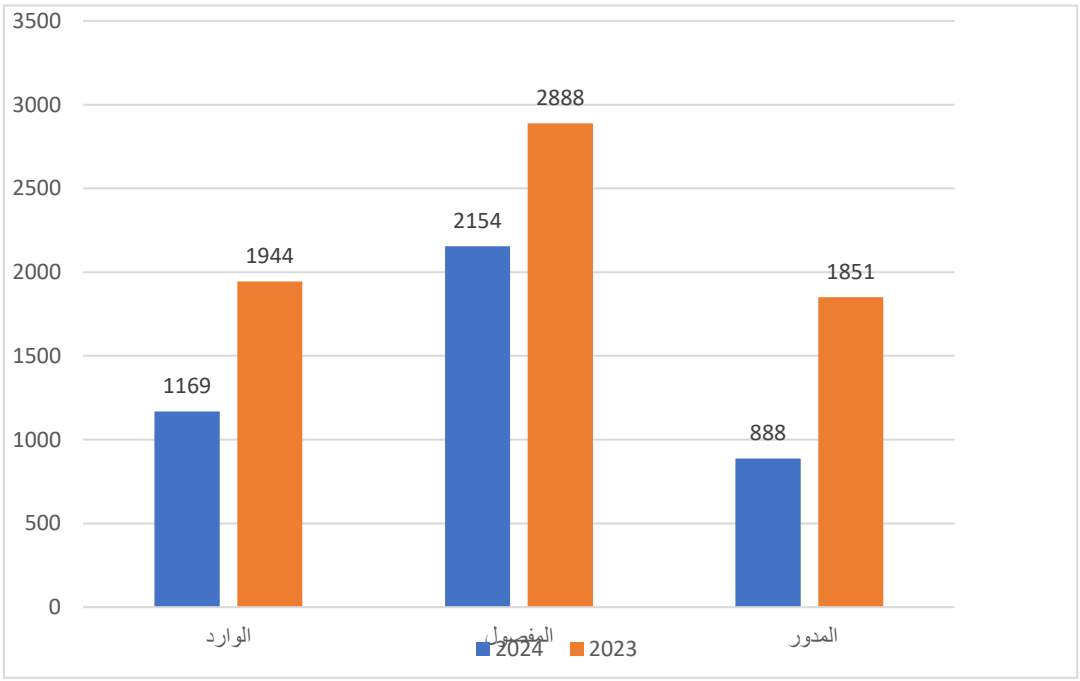

ومن جهة أخرى، بلغ عدد الطلبات المسجلة لدى محكمة النقض،(181) طلب بنسبة تقل 82% مقارنة مع عام 2023، منها (155) طلبا مدنيا، و(26) طلبا جزائيا.

المكتب الفني للمحكمة العليا/محكمة النقض ومحاكم الاستئناف

يترأس المكتب الفني قاضٍ من المحكمة العليا، يتم انتدابه من قبل مجلس القضاء الأعلى، يعاونه عدد من السادة القضاة.

المهام الأساسية للمكتب الفني في عام 2024:

1. **تصنيف القضايا وتوزيعها:**

تم تصنيف القضايا والطلبات الواردة للمحاكم لتوزيعها على الغرف القضائية في محكمة النقض/المحكمه العليا حسب اختصاصها. وقد أسهم المكتب في تسريع هذه العملية من خلال تحديد أولويات القضايا ذات الأهمية القانونية وتوزيعها بدقة على الهيئات القضائية المختصة.

2. **دراسة التشريعات والسوابق القضائية:**

قام المكتب الفني بتزويد الغرف القضائية بما يلزم من التشريعات السارية والسوابق القضائية المتعلقة بالقضايا المعروضة أمامها، مما ساهم في تسريع عملية اتخاذ القرارات القضائية.

3. **إعداد الدراسات والأبحاث القانونية:**

تم إعداد دراسات قانونية متخصصة لدعم الغرف القضائية في تحليل القضايا المعقدة، كما قام المكتب الفني بإعداد بحوث قانونية حول التطورات القانونية والإصلاحات التشريعية التي قد تؤثر في القضاء الفلسطيني.

4. **دعم بوابة المكتب الفني الالكترونية على موقع مجلس القضاء الأعلى:**

وهي بوابة تم انشاءها ليتم نشر ما يصدر عن المكتب الفني من دراسات وابحاث وكذلك نشر القوانين المعدلة بمجال القضاء، ونشر المبادئ القضائية حيث تم تبويب

هذه المبادئ وفق نوعها ضمن خانة بحث يستطيع الباحث الوصول من خلالها الى المبدأ القضائي والحكم القضائي المستنبط منه المبدأ.

5. استخلاص المبادئ القضائية:

تم استخلاص المبادئ القضائية الواردة في أحكام الهيئة العامة للمحكمة العليا/ محكمة النقض، وقد تم تبويب هذه المبادئ ونشرها على البوابة الإلكترونية للمكتب الفني على موقع مجلس القضاء الأعلى، كما تم نشرها بشكل ورقي وتوزيعها على الهيئات القضائية، مما ساهم في توحيد المبادئ القضائية وتسهيل الرجوع اليه، وبذات السياق عمل المكتب وبالتعاون مع الجريدة الرسمية من خلال لجنة استنباط المبادئ القضائية على استنباط العديد من المبادئ ونشرها على البوابة الالكترونية للمكتب الفني، حيث شارك أعضاء من المكتب الفني في ورشة عمل على مدار خمسة إيام في المعهد القضائي الأردني بعنوان استنباط المبادئ القانونية من الاحكام القضائية.

6. إعداد المطالعات القانونية:

قام المكتب الفني بإعداد 692 مطالعة قانونية خلال العام 2024 على ملفات المحكمة العليا/ محكمة النقض، تم تقييم الملفات من حيث استيفائها للشروط الشكلية والإجرائية، مع تقديم الرأي القانوني والتوصيات اللازمة، بالإضافة إلى إرفاق السوابق القضائية ذات الصلة بها.

7. المساهمة في استقرار المبادئ القانونية:

قدم المكتب الفني مساهمات قانونية هامة تتعلق بتحليل السوابق القضائية وتقديم المطالعات والدراسات اللازمة بشأنها إلى الرئيس والغرف القضائية بمحكمة النقض وقد ساهم ذلك في تعزيز استقرار المبادئ القانونية المعتمدة في القضاء الفلسطيني.

8. **التعاون مع الهيئات القضائية والادارات المتخصصة:**

قدم المكتب الدعم القانوني للقضاة في المحكمة العليا/ محكمة النقض، ومحاكم الاستئناف، والشؤون الإدارية والمالية، حول النقاط القانونية المختلفة التي تم طرحها في القضايا المعروضة أمامهم، كما عمل المكتب الفني على تقديم الاستشارات والآراء القانونية لمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى في المواضيع التي تم إحالتها إليه.

9. **أرشفة الكتب إلكترونيًا:**

قام المكتب بالتعاون مع الجريدة الرسمية على أرشفة الكتب القانونية والقرارات القضائية بشكل إلكتروني في مكتبة مجلس القضاء الأعلى، ويهدف هذا الإجراء إلى تسهيل الوصول إلى الوثائق القانونية بطريقة منظمة وسريعة.

10. **دراسة مشاريع تعديل القوانين:**

قام المكتب الفني بدراسة مشاريع تعديل القوانين المقدمة من قبل الجهات المختصة، وتقديم الآراء القانونية حول هذه التعديلات بما يساهم في تحسين وتطوير النظام القضائي، مثل تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون التنفيذ.

11. **إعداد التقارير الشهرية التي تبين انجازات المحاكم الشهرية بواقع (9) تقارير.**

ثانيا: أعمال محاكم الاستئناف

حقوق وجزاء

بلغ وارد محاكم الاستئناف للعام 2024 من الطعون ما مجموعه (3101) طعنا، منها (2457) طعنا حقوقيا، و(644) طعنا جزائيا.

في حين بلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى جميع محاكم الاستئناف (2905) دعوى.

أما على مستوى المدور، فقد بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى جميع محاكم الاستئناف (4797) دعوى،

وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد بشكل عام لدى محاكم الاستئناف (93.7%)، أي أن المحاكم لم تفصل ما يعادل الوارد اليها خلال العام ما نسبته 6.3%، وبلغت نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور (39.9%)، وتكون بذلك قد انخفضت النسبة على مستوى نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور بنسبة 2.4% مقارنة بعام 2023. **كما هو مبين في الجدول رقم (2) من الملاحق.**

ويظهر الرسم البياني رقم 5 التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الاستئناف في العام 2024 بالمقارنة مع عام 2023.

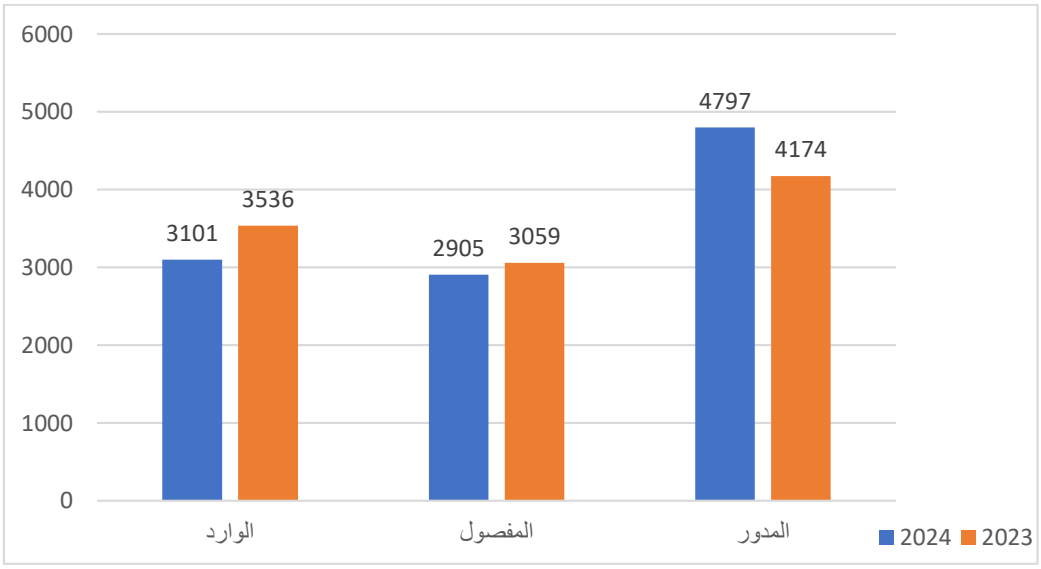

ثالثا: أعمال محاكم البداية كاختصاص ابتدائي واستئنافي

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم البداية وعددها ثمانية محاكم (11755) دعوى، شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى المدنية والجزائية، والطعون على الواردة على القرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ وبنسبة انخفاض 12.74% عنه في العام 2023، وفق التفصيل التالي:

1-الطعون الاستئنافية وبلغت (5710) طعنا، وتشكل ما نسبته 49.6% .

2-دعاوى البداية (حقوق) بلغت (5217) دعوى وتشكل ما نسبته 43.4%.

3-دعاوى البداية (الجزائية) وبلغت (828) دعوى،وتشكل ما نسبته 6.8%.

وهذه الإحصائيات موضحة بالتفصيل في الجدول الملحق رقم 4.

هذا بالإضافة إلى محكمة جرائم الفساد والتي بلغ الوارد اليها 35 دعوى تم فصل 12 دعوى منها، ليتبقى مجموع المدور فيها 150 دعوى.

كما هو موضح في الجدول الملحق رقم 3.

أما على مستوى الدعاوى المفصولة، فقد بلغ عدد الدعاوى المفصولة في جميع محاكم البداية (10140) دعوى، شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية والطعون على القرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ وبنسبة انخفاض 23.9 % عنه في عام 2023.

1-الطعون الاستئنافية:بلغت (5849) طعنا وتشكل ما نسبته55.9%.

2-دعاوى الحقوق: بلغت (4077) دعوى، وتشكل ما نسبته 39.2 %.

3-الدعاوى الجزائية بلغت (522) دعوى وتشكل ما نسبته 4.9%.

وكان أعلى فصل في عدد الدعاوى الجزائية لدى محكمة بداية رام الله، حيث بلغ الفصل فيها (179) دعوى، بنسبة 35.2%، تلتها محكمة بداية طولكرم حيث بلغ الفصل (78) دعوى، بنسبة 15.4%.

أما على مستوى المدور، فقد بلغ عدد الدعاوى المدورة في جميع محاكم البداية (30006) دعوى بما في ذلك الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية، وبنسبة ازدياد 0.09% عما كان عليه في عام 2023 وذلك على النحو التالي:

1- بلغ عدد المدور من الطعون الاستئنافية (4149) طعنا بنسبة 13.8 %.

2- بلغ المدور من الدعاوى البدائية الحقوقية (20036) دعوى بنسبة 67%.

3- بلغ المدور من الدعاوى الجزائية (5821) دعوى بنسبة 19.3%.

وكان أعلى مدور في الدعاوى الجزائية لدى محكمة بداية رام الله (1544) دعوى بنسبة 27% من مجموع المدور الكلي لمحاكم البداية، في حين كان أقل مدور لدى محكمة بداية طولكرم (202) دعوى بنسبة 3.5 %.

كم هو موضح تفصيليا في الجدول رقم 4.

ويبين الشكل رقم (6) توزيع المدورلدى محاكم البداية.

الشكل رقم (6)

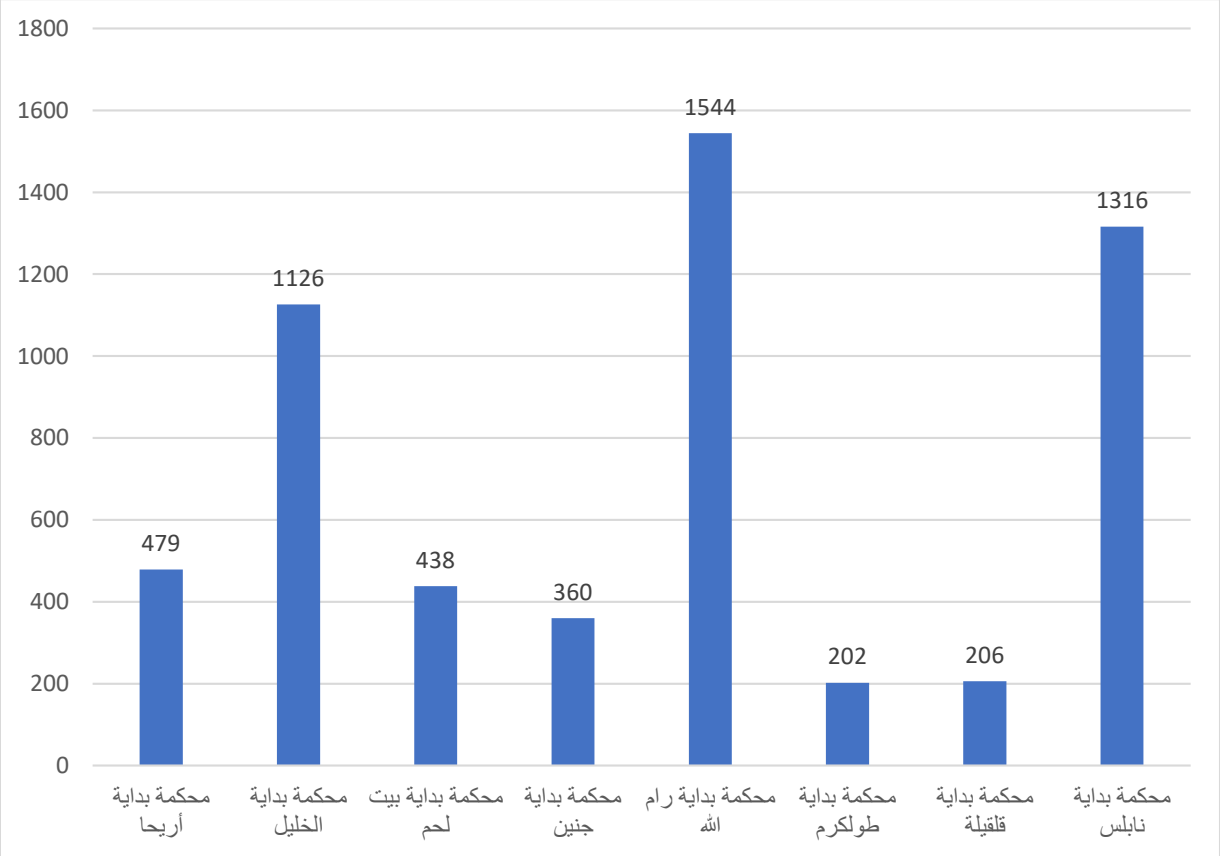

كما وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع محاكم البداية 86.26%، أي أن المحاكم لم تقم بفصل كامل الدعاوى الواردة اليها، مما أدى إلى زيادة المتراكم، وبذلك يصبح المتراكم أي المدور (30006) دعوى وفق ما هو موضح في الجدولين الإحصائيين رقم (4) ورقم (5) من

الملاحق، ويظهر الشكل رقم (5) التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم البداية في عام 2024 مقارنة بالعام 2023.

كما ويظهر الشكل رقم (7) نسبة الفصل إلى الوارد، ويشير كذلك إلى مجموع المدور والوارد لدى محاكم البداية حسب الاختصاص.

الشكل رقم (7)

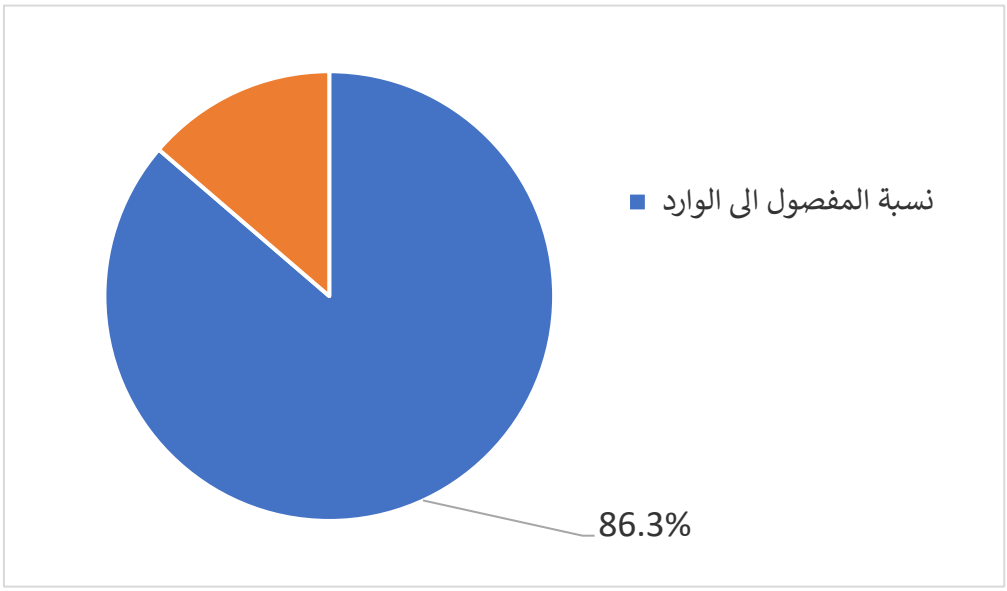

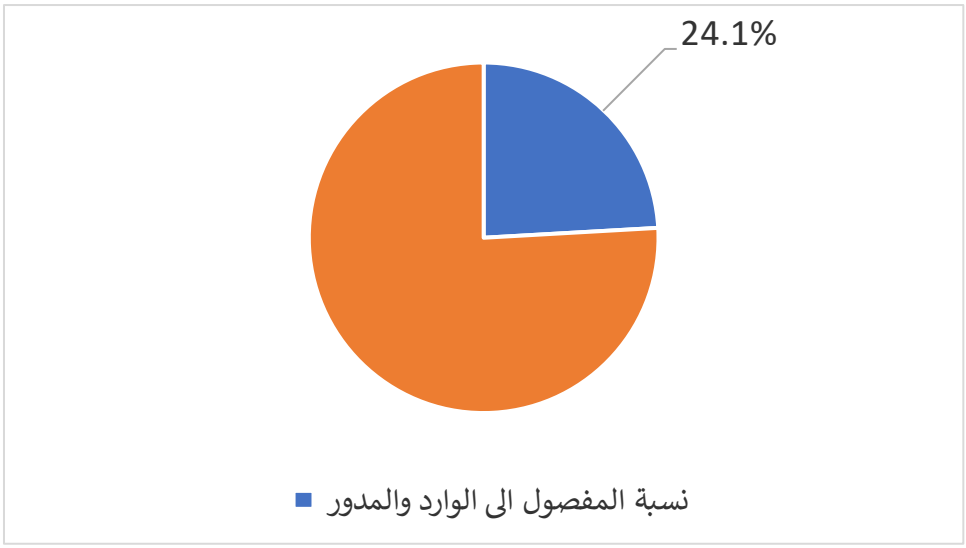

وبلغ حجم الوارد إلى محاكم البداية استئناف تنفيذ (1282) دعوى، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى البداية استئناف تنفيذ في العام 2024 (1227) دعوى و هو ما يشكل نسبته 12% من مجموع المفصول في محاكم البداية وما يشكل 95.7% من الوارد المفصول لاستئناف التنفيذ، في حين بلغ المدور الحالي (70) دعوى.

أما على مستوى معدل مدة التقاضي لدى كافة محاكم البداية ،(4847) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (11) يوما، في مرحلة التحضير والنظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الشكل المبين أدناه.

وقد تفاوت معدل مدة التقاضي الإجمالي من محكمة إلى أخرى حيث بلغ اعلاها في محكمة بداية جنين وأدناها في محكمة بداية طولكرم على النحو المبين في الشكل رقم (8)

الشكل رقم (8)

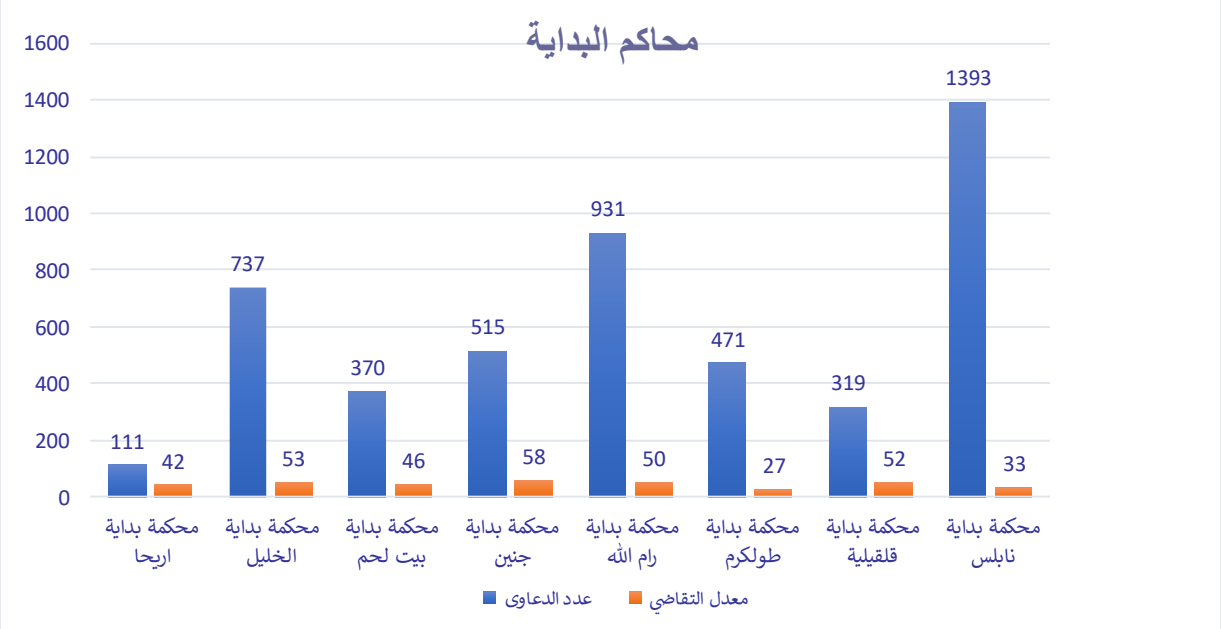

أولا : معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية:

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في (3982) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام 4 أيام، في مرحلة التحضير، والنظر في الدعوى والفصل فيها، كان أعلاها في محكمة بداية نابلس وأدناها في محكمة بداية قلقيلية على النحو المبين في الشكل رقم (9):

الشكل رقم (9)

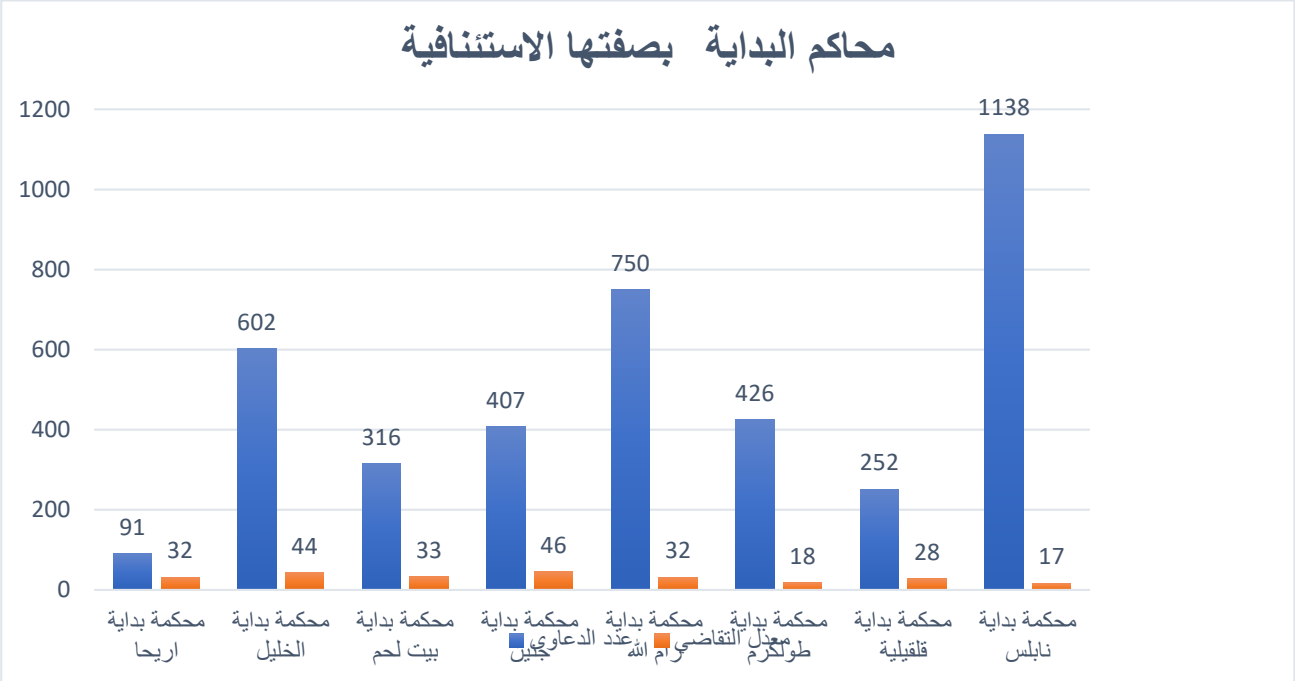

ثانيا:معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – الدعاوى الحقوقية:

يظهر الشكل رقم (10) معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – في الدعاوى الحقوقية في (798) دعوى:

الشكل رقم (10)

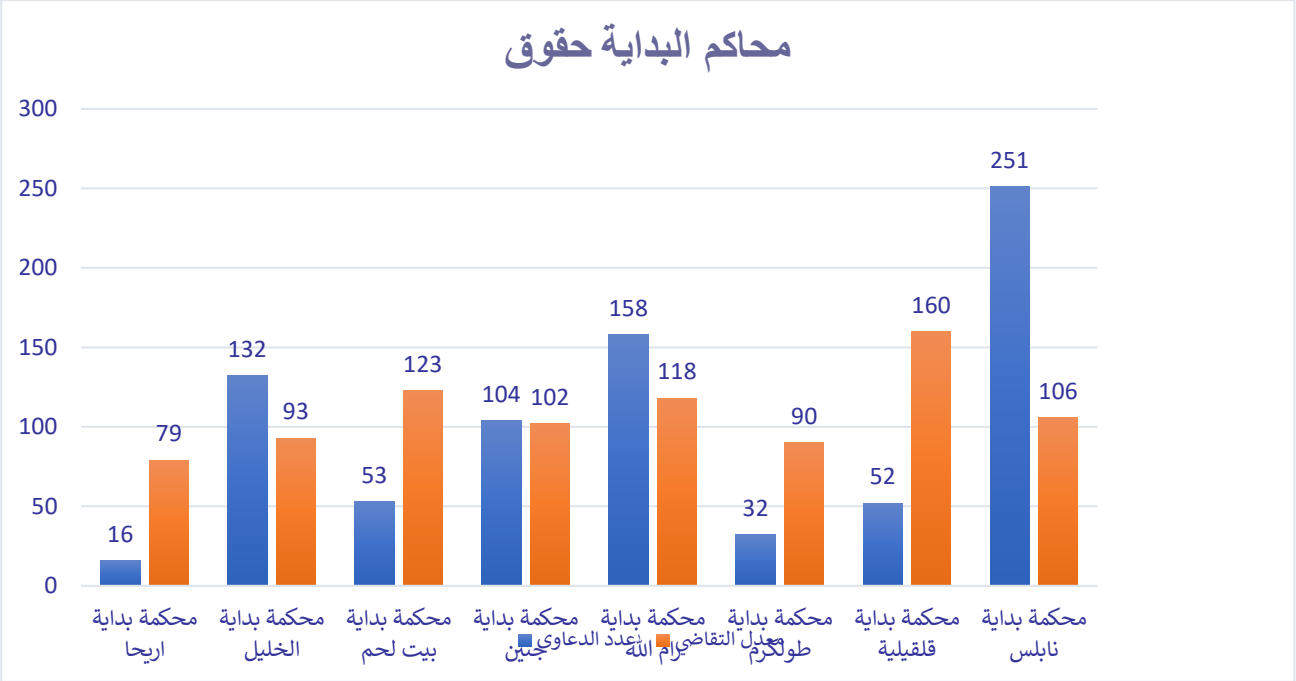

وكان أقل معدل مدة تقاض لدى محكمة بداية أريحا، في الوقت الذي كان فيه أعلى معدل لدى محكمة بداية قلقيلية، كما هو موضح في الجدول رقم (4) من الملاحق.

ثالثا: معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – في القضايا الجزائية:

يظهر الشكل رقم (11) معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – في الدعاوى الحقوقية في (67) دعوى:

الشكل رقم (11)

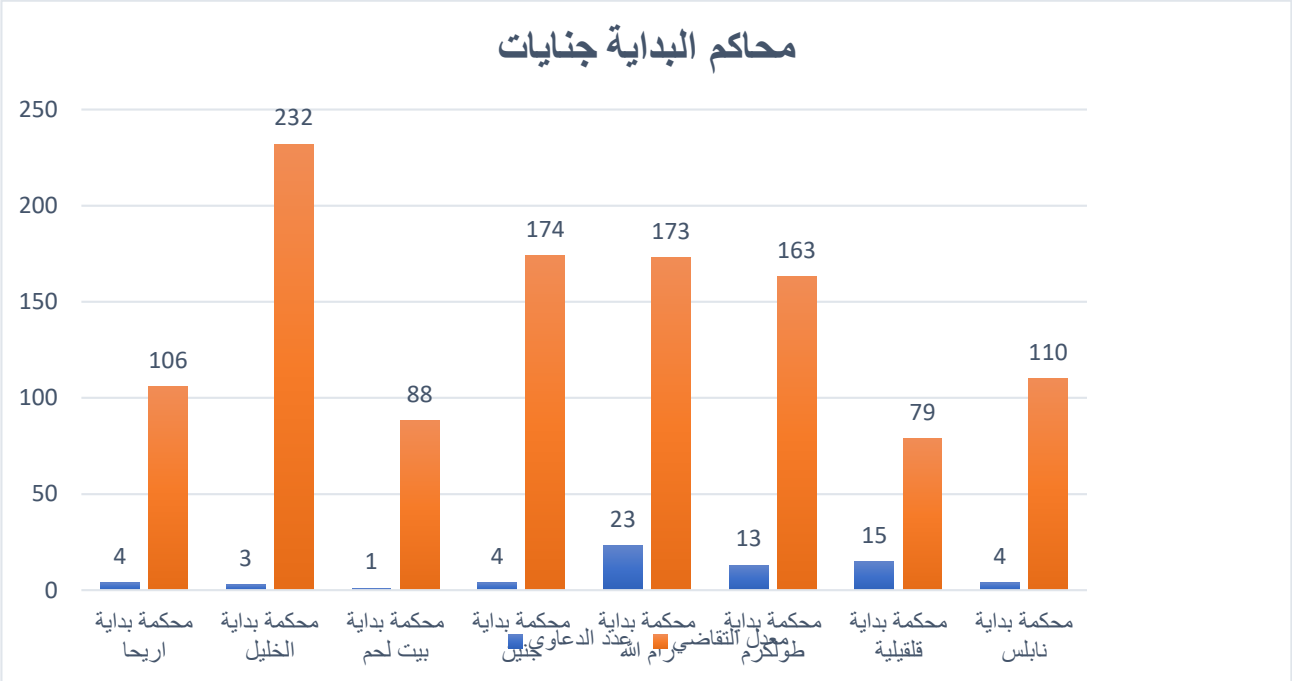

وكانت أعلى مدة تقاض لدى محكمة بداية الخليل، وجاءت في المرتبة الثانية محكمة بداية جنين ، أما أدنى معدل فقد سجلته محكمة بداية قلقيلية كما هو موضح في الجدول من الملاحق.

رابعا: أعمال محاكم الصلح

بلغ حجم الوارد إلى محاكم الصلح وعددها ثلاث عشرة محكمة (40491) دعوى، منها (8337) دعوى حقوقية، و(32154) دعوى جزائية (جنح)، وكانت نسبة الدعاوى الجزائية من مجموع الوارد لمحاكم الصلح 79.4%، أما الدعاوى الحقوقية فقد شكلت ما نسبته 20.6%، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محاكم الصلح عام 2024 (36967) في حين بلغ المدور الحالي (63456) دعوى.

وقد شهدت محاكم الصلح عام 2024 ازدياد في عدد الدعاوى الواردة، بنسبة 2.95 % مقارنة مع عام 2023، حيث ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم صلح الجزاء في قضايا الجنح بنسبة 2.0%،وهو ما أدى إلى ازدياد في عدد الدعاوى المفصولة بنسبة 0.3 %، وازدياد عدد الدعاوى المدورة بنسبة 2.0%، في حين انخفض عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم صلح الحقوق بنسبة 3.0%، وارتفع عدد الدعاوى المفصولة بنسبة 0.3%، وبصورة عامة ازداد مجموع المدور الحالي لكافة محاكم الصلح بنسبة9.3% عن المدور السابق.

هذا وقد بلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع محاكم الصلح91.3%، حيث فصلت محاكم الصلح أقل من العدد الوارد إليها ما نسبته 1.1% بما يعني أنه أضيف للمتراكم أعداد جديدة أدت إلى الزيادة في الأعداد المتراكمة من السنوات السابقة 2022 و 2023، وبالتالي ازداد عبء الهيئات القضائية في محاكم الصلح.

ويظهر الشكل رقم (12) نسبة الفصل إلى الوارد، وإلى المجموع (المدور والوارد) لمحاكم الصلح حسب الإختصاص.

الشكل رقم (12)

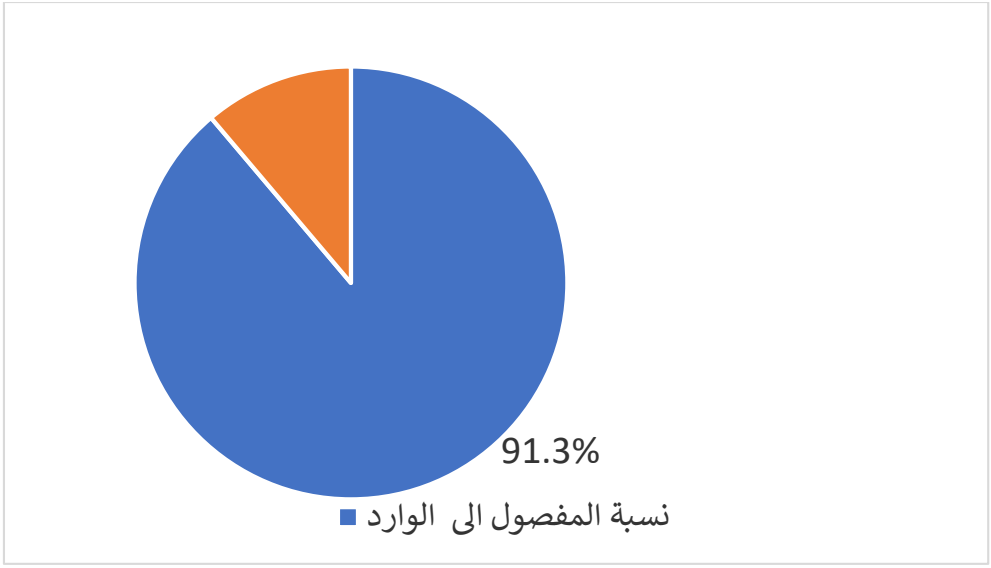

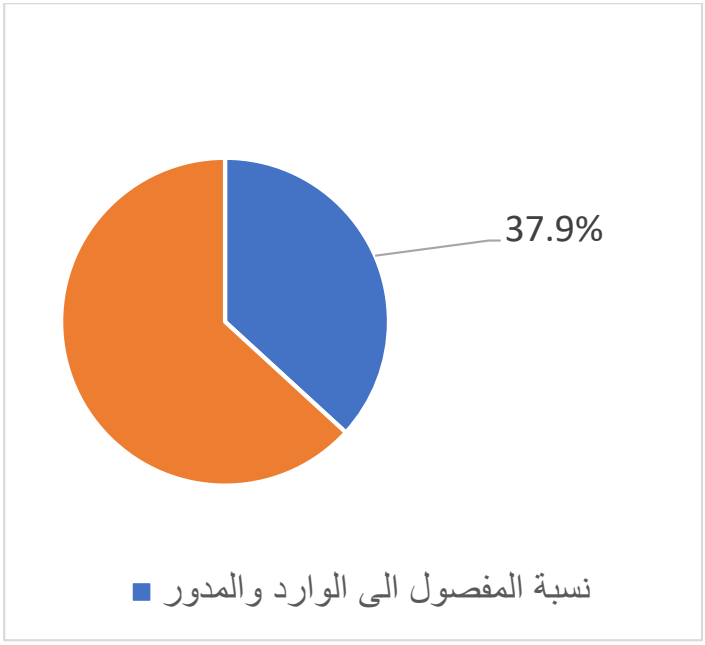

ويظهر الشكل رقم (13) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الصلح في العام 2024 بالمقارنة مع العام 2023.

الشكل رقم (13)

وسجلت محكمة صلح رام الله النسبة الأعلى في عدد الدعاوى الواردة التي بلغت 23.2% من المجموع، تلتها محكمة صلح نابلس بنسبة 19%، ثم كانت في المرتبة الثالثة محكمة صلح جنين بنسبة 9.6% ثم جاءت في المرتبة الرابعة محكمة صلح جنين بنسبة 9.5%، من مجموع الدعاوى الواردة، وجاء في المرتبة الخامسة محكمة صلح بيت لحم بنسبة 9.2%، وهي المحاكم التي سجلت أعلى نسبة فصل ومدور حالي.

- **هذا وقد تم تسجيل ما مجموعه 139915 دعوى مرورية (مخالفات السير) بلغ أعلاها في محكمة صلح رام الله بواقع 71491 دعوى، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع 31224 دعوى.**

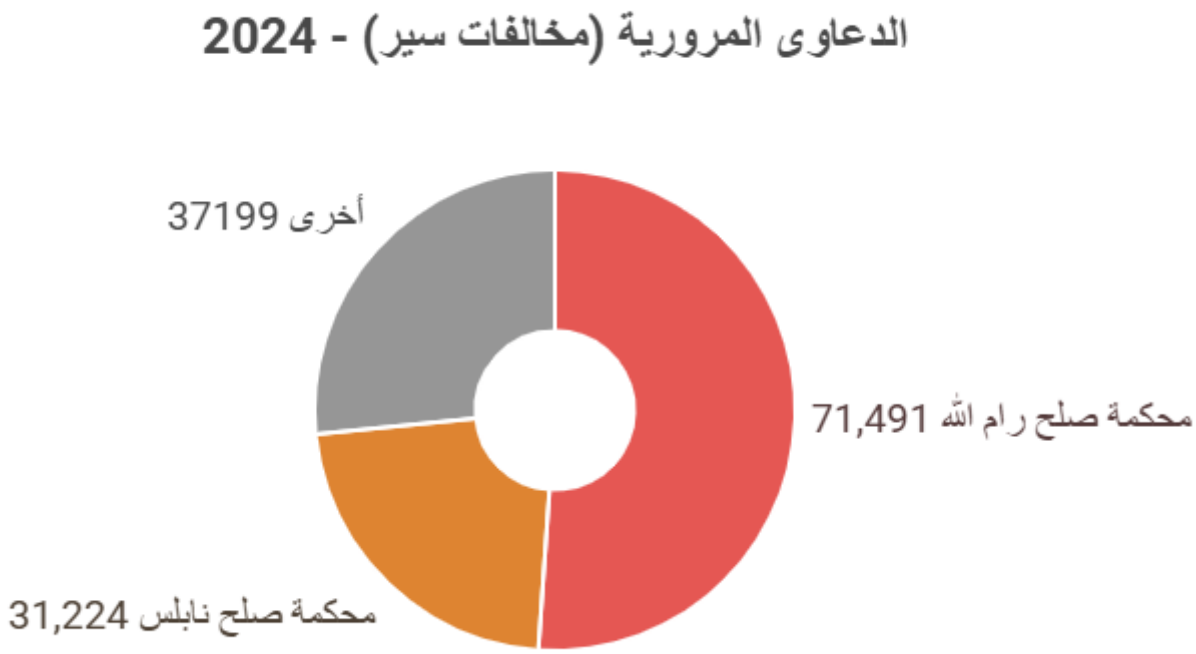

ما على مستوى معدل مدة التقاضي، فقد بلغ لدى محاكم الصلح بكافة اختصاصتها في (17393) دعوى، كما هو موضح في الشكل رقم (14) أدناه:

الشكل رقم (14)

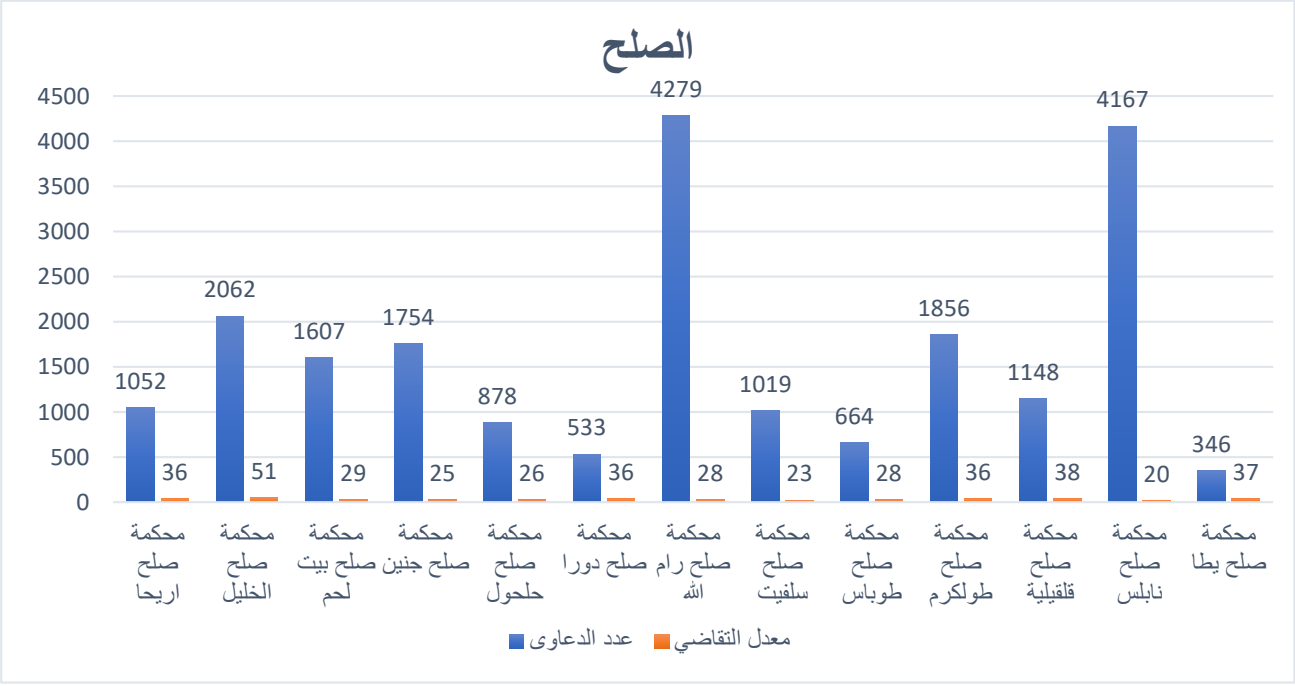

معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح –حقوق:

يظهر الشكل رقم (16) معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح – في الدعاوى الحقوقية في (1387) دعوى:

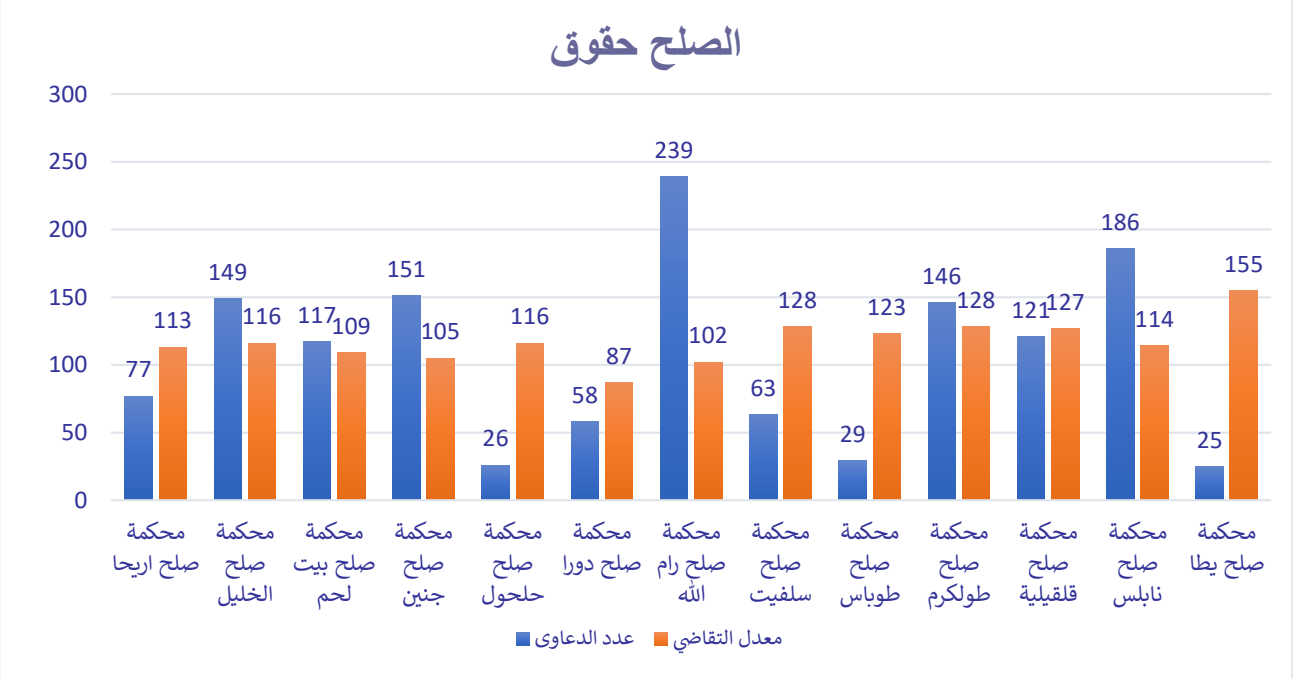

وكان أدنى معدل مدة التقاضي لدى محكمة صلح بيت لحم–حقوق ، وكان أعلى معدل لدى محكمة صلح حلحول.

معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح – جزاء :

يظهر الشكل رقم (17) معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح – في الدعاوى الجزائية في (15650) دعوى:

الشكل رقم (17)

ء

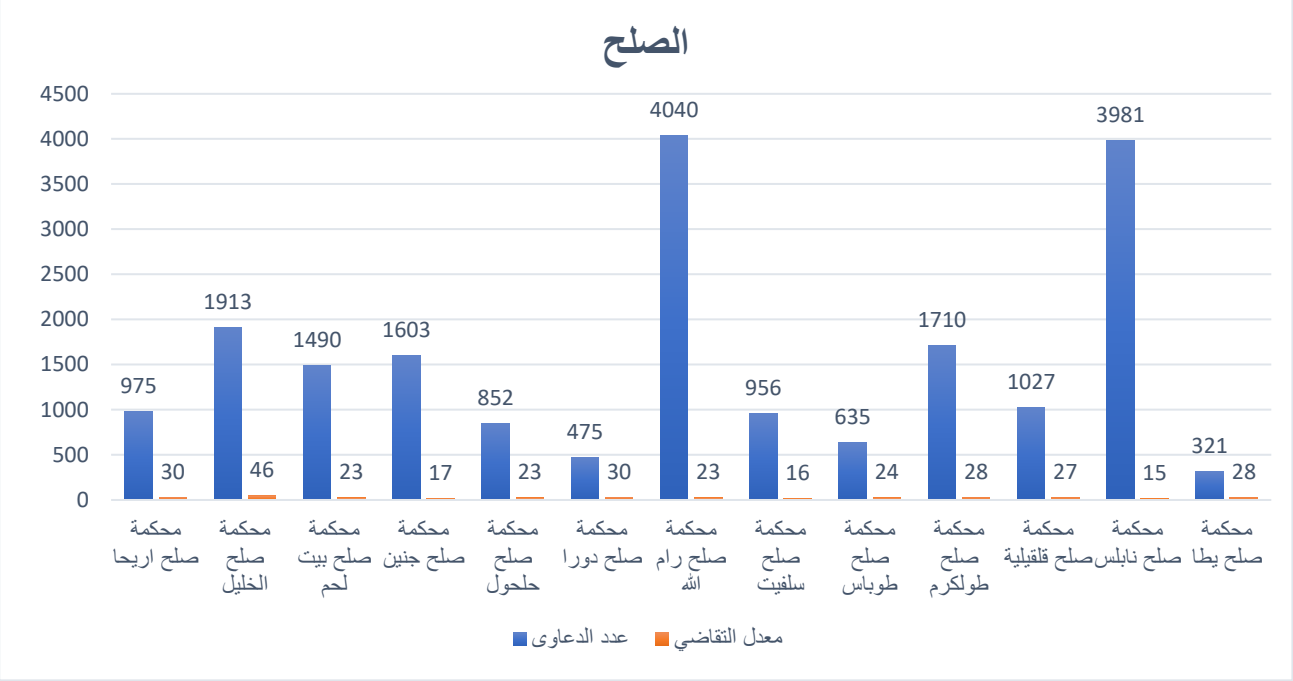

وكان أدنى معدل مدة تقاض لدى محكمة صلح دورا ومحكمة صلح حلحول–جزاء، وكان أعلى معدل لدى محكمة صلح الخليل–جزاء، كما هو موضح في الشكل التوضيحي رقم (17).

خامسا: أعمال محاكم تسوية الأراضي

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم التسوية عام 2024 (6532) دعوى موزعة على محاكم التسوية، كان أعلاها في محكمة تسوية حلحول وأدناها في محكمة تسوية جنين.

هذا وقد انخفضت عدد الدعاوى الواردة إلى جميع محاكم التسوية خلال العام 2024 بنسبة 30 % مقارنة مع العام 2023. كما ازدادت عدد الدعاوى المفصولة لديها بنسبة 26% عما كان عليه الوضع عام 2023، وقد كان المفصول من الدعاوى

وبلغت نسبة الفصل على الوارد في جميع محاكم التسوية 49.97%، ونسبة الفصل إلى المدور والوارد 7.36%.

كما هو موضح في الجدول رقم 9 من الملاحق.

ويبين الشكل التالي رقم (18) نسبة الفصل إلى الوارد، وإلى المجمع المدور والوارد في جميع محاكم التسوية.

الشكل رقم 18

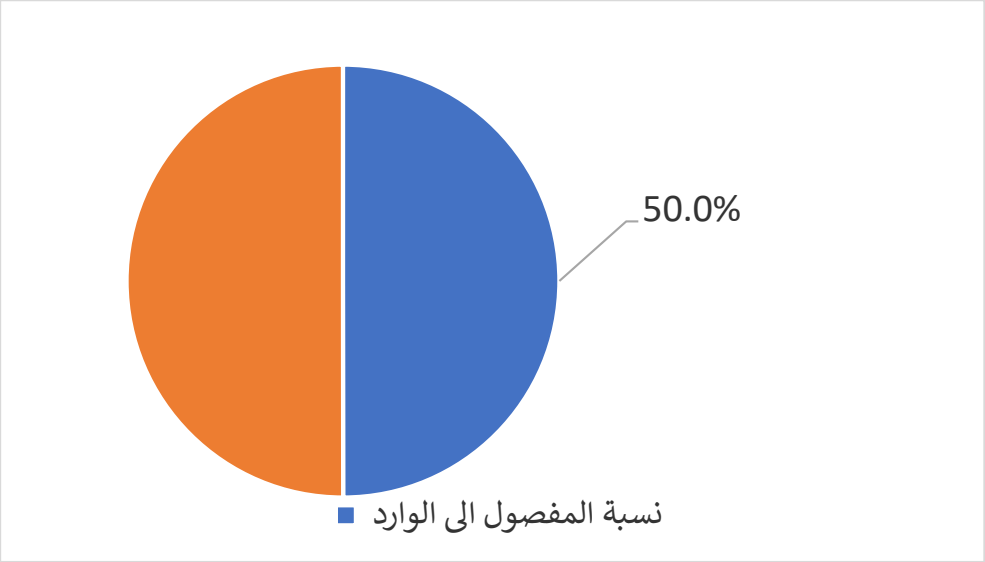
50.0%
نسبة المفصول الى الوارد

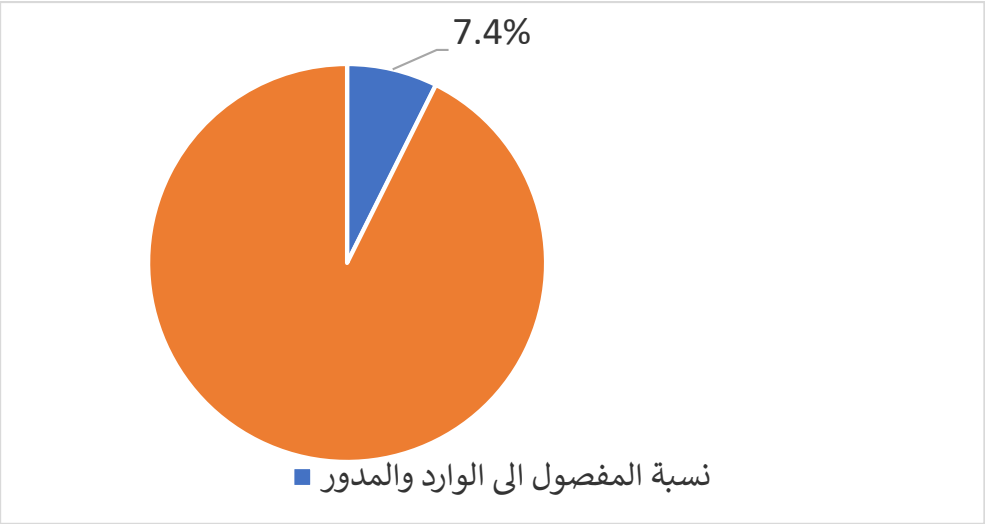
7.4%
نسبة المفصول الى الوارد والمدور

سادسا: أعمال محاكم الأحداث

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الأحداث الصلح وعددها ثلاث عشرة محكمة، (602) دعوى.

ولقد بلغ مجموع الدعاوى المفصولة لدى محاكم الأحداث الصلح (2197) دعوى.

كما هو موضح في الجدول الملحق رقم 8.

ولقد انخفض مجموع الدعاوى الواردة إلى محاكم الأحداث عام 2024 بنسبة 2.0 % عنه في عام 2023، بينما ارتفع عدد الدعاوى المفصولة لديها بنسبة 5.08%.

وقد بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم أحداث البداية وعددها ثماني محاكم 82 دعوى.

وبلغ مجموع الدعاوى المفصولة 46 دعوى، فيما بلغ المدور للعام القادم منها427 دعوى.

كما ورد تفصيليا في الجدول المرفق رقم 7 من الملاحق.

التفتيش القضائي

تضطلع دائرة التفتيش القضائي بمسؤولية إجراء عمليات التفتيش الدوري والمفاجئ على أعمال المحاكم النظامية، بالإضافة إلى متابعة أداء القضاة من خلال تقييم معارفهم القانونية، وكفاءتهم المهنية، ومدى التزامهم بالانضباط الوظيفي والسلوك القضائي. كما تساهم الدائرة في فحص انتظام سير العمل في المحاكم والتحقيق في الشكاوى المحالة إليها من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى، إلى جانب دورها في مراقبة حسن سير العدالة.

ورغم التحديات التي واجهتها خلال عام 2024، فقد واصلت الدائرة أداء مهامها ومتابعة أعمال المحاكم بكفاءة عالية، محققة أداءً متميزا يعزز من جودة العمل القضائي ويرسخ مبادئ النزاهة والشفافية.

ويترأس الدائرة أحد قضاة المحكمة العليا/محكمة النقض، ويعمل إلى جانبه فريق من قضاة التفتيش، بلغ عددهم في عام 2024 خمسة قضاة بالإضافة إلى رئيس الدائرة، منهم قاضي بدرجة قاضي عليا، وثلاثة قضاة بدرجة استئناف، وقاض واحد بدرجة بداية، ما يعكس تنوع الخبرات والتخصصات داخل هذا الجهاز الحيوي.

مهام دائرة التفتيش القضائي

تتمحور مهام دائرة التفتيش القضائي وصلاحياتها وفق احكام قانون السلطة القضائية وتعديلاته رقم 1 لسنة 2002 ونظام التفتيش القضائي رقم 12 لسنة 2021 كما يلي:

- التفتيش على أعمال السادة القضاة مرة واحدة على الأقل في السنة.
- التفتيش على أعمال القضاة تحت التجربة والقاضي المتدرج مرتين على الأقل في السنة.
- تقييم أداء القضاة، ويشمل مراقبة حسن تطبيق التشريعات النافذة ذات العلاقة بالعمل القضائي، وإجراءات التقاضي والاثبات وأسباب التأجيل، وتحديد نسبة الفصل السنوي

للقاضـي، وفـي سـبيل ذلـك للمفـتش حضـور جلسـات المحاكمـة ومراقبـة إجـراءات المحاكمة.

- التحقيق في الشكاوى والمتابعات المحالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى وتكليف احد قضاة التفتيش للقيام بذلك من طرف رئيس الدائرة. (للخروج بتوصية ترفع لمعالي رئيس المجلس)
- إعداد التقارير الخطية في نهاية كل زيارة تفتيشية تتضمن توصيات التفتيش، ورفعه إلى رئيس الدائرة. (للوقوف على مواطن الخلل للعمل على تداركها من خلال توصيات ترفع لرئيس المجلس)
- مراقبة حسن تطبيق مدونة السلوك القضائي من طرف السادة القضاة.

وفيما يلي نستعرض اعمال الدائرة للسنة القضائية 2024

الشكاوى:

ورد الى دائرة التفتيش القضائي 40 شكوى خلال عام 2024 محالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى في حين بلغ عدد الشكاوى المدورة من السابق (15) شكوى وتم فصل (39) شكوى خلال العام 2024 والمدور للعام 2025 (16) شكوى على النحو التالي:

التوصية النهائية	العدد
لفت نظر	1
تنبيه	3
توجيه ملاحظة	1
حفظ الشكوى	33
اصدار تعميم	1
المدور للعام 2025	16

المتابعات:

تلقت الدائرة 9 متابعات محالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى في حين بلغ عدد المتابعات المدورة من السابق (8) متابعات وفصل في العام 2024 (12) متابعة والمدور للعام 2025 (5) متابعات وكانت على النحو التالي:

التوصية النهائية	العدد
لفت نظر	1
تنبيه	1
حفظ الاوراق	10
المدور للعام 2025	5

التقييمات:

أنجزت دائرة التفتيش القضائي خلال سنة 2024 تقييم اداء 71 قاضي على مختلف الدرجات (الصلح والبداية والاستئناف) من خلال فحص عينات عشوائية، آخذين بعين الاعتبار معايير تقييم الأداء الأخرى المقرة من مجلس القضاء الأعلى منها ما يتعلق بمدى التزامه بمدونة السلوك القضائي وتقارير رئيس المحكمة التي يتبعها ومظهره العام ومدى التزامه بالدورات التدريبية ورأي دائرة التفتيش القضائي.

الزيارات الدورية والزيارات المفاجئة:

نفذ قضاة دائرة التفتيش القضائي خلال عام 2024 (49) زيارة دورية معلناً عنها مسبقاً إلى المحاكم على اختلاف درجاتها، وذلك بهدف متابعة الأداء وضمان الإلتزام بالمعايير القضائية.

كما تم تنفيذ زيارتين مفاجئتين بهدف تقييم الأداء بشكل غير معلن وتعزيز الرقابة على سير العمل القضائي.

وفي إطار تقييم القضاة تحت التجربة، قامت الدائرة بزيارة مخصصة تم خلالها تقييم (19) قاضياً تحت التجربة، حيث شمل التقييم فحصاً لعدد من الملفات المختارة عشوائياً لتحليل الأداء القضائي وفق معايير مهنية محددة.

الجهود التطويرية نحو التحول الرقمي:

في إطار التوجه الاستراتيجي نحو التحول الرقمي وتعزيز الكفاءة المؤسسية، باشرت الدائرة، خلال العام 2024 باستخدام النسخة التجريبية من النظام الإلكتروني ميزان (3)، الذي أثبت فعاليته في دعم متطلبات العمل القضائي الرقابي.

وانطلاقاً من الحرص على تطوير آليات إعداد التقارير الرقابية الداخلية، تم اعتماد هذا النظام كمنصة معتمدة لإعداد وتعبئة تقارير التفتيش القضائي الدورية، بدلاً من الآلية الورقية التقليدية المعمول بها سابقاً. وقد تم تنفيذ هذا التحول بالتنسيق مع دائرة تكنولوجيا المعلومات، وبمرافقة تدريبية متخصصة عقدت للسادة رؤساء المحاكم.

يمثل هذا التحول نقلة نوعية نحو أتمتة الإجراءات وتعزيز كفاءة جمع البيانات وتحليلها، بما يسهم في ترسيخ معايير الشفافية، وسرعة الوصول إلى المعلومات، وتطوير أدوات الرقابة القضائية وفقاً لأفضل الممارسات المؤسسية الحديثة.

الرقابة الإلكترونية من خلال برنامج ميزان (3):

في سياق التوجه نحو تعزيز منظومة التفتيش القضائي باستخدام أدوات التحول الرقمي، شرعت دائرة التفتيش القضائي باستخدام النسخة التجريبية من برنامج ميزان (3) كأداة رقابية إلكترونية حديثة، تتيح إجراء مراجعات يومية لأداء السادة القضاة استناداً إلى تحليل البيانات الرقمية المتاحة.

وتسهم هذه الآلية في تحديد مكامن القوة وفرص التحسين في الأداء القضائي، مما يمكن الدائرة من تقديم توصيات مبنية على بيانات دقيقة ومؤشرات أداء موضوعية.

كما قامت الدائرة برفع تقارير دورية إلى معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى تتضمن أبرز نتائج الرقابة الإلكترونية، مرفقة بتوصيات عملية تصب في تعزيز جودة العمل القضائي، سواء من خلال إصدار تعاميم تطويرية أو توجيه ملاحظات مهنية تساهم في تحسين أداء السادة القضاة، بما ينسجم مع معايير الكفاءة والعدالة والنزاهة.

وعلى مستوى رفع القدرات والمشاركات المحلية والاقليمية والدولية فقد عمل التفتيش القضائي على:

1- المشاركة في اجتماعات شبكة أجهزة التفتيش القضائي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط
2- شارك السادة قضاة دائرة التفتيش القضائي في أعمال المؤتمر الثالث للشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي، الذي عقد بمدينة طنجة في المملكة المغربية خلال شهر تموز 2024.
3- كما شارك قاض من دائرة التفتيش في الاجتماعات الدورية للشبكة عبر تقنية الزوم. ويذكر أن دائرة التفتيش القضائي الفلسطيني تعد من الأعضاء المؤسسين لهذه الشبكة.
4- المشاركة في اجتماعات المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية:
5- شارك قاض من دائرة التفتيش عبر تقنية الزوم في الاجتماع الثامن والعشرين لرؤساء أجهزة وإدارات هيئات التفتيش القضائي بالدول العربية، والذي انعقد خلال الفترة من 5 إلى 7 آذار 2024.
6- كما شارك في ورشة العمل التي عقدت عبر تقنية الزوم حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات القضائية والقانونية، والتي نظمت خلال الفترة من 8 إلى 9 أيار 2024.

إدارة التدريب القضائي

يولي مجلس القضاء الأعلى أهمية كبيرة لبرامج التدريب المستمر والتخصصي وفقا لأهدافه في رفع كفاءة القضاة والموظفين الإداريين، وتنقسم البرامج التدريبية إلى ثلاثة برامج على النحو الاتي:

- برنامج التدريب الأساسي .
- برنامج التدريب المستمر .
- برنامج التدريب المتخصص.

حيث يتم تحديد الاحتياجات التدريبية وتنفيذها بالتنسيق مع المعهد القضائي.

المعهد القضائي الفلسطيني 2024

الهدف الإستراتيجي: تطوير قدرات المعهد بتقديم خدمات تدريبية متقنة وذات جودة عالية، وبرامج نادرة ومميزة.

الهدف الأول: استمرارية برنامج دبلوم الدراسات القضائية المهني

يعمل مجلس إدارة المعهد القضائي برئاسته وأعضاءه على ضمان استمرارية برنامج دبلوم الدراسات القضائية ونجاحه، وهو دبلوم قضائي لمدة عامين يهدف الى استقطاب الكفاءات القانونية لإعدادهم لتولي الوظائف في القضاء والنيابة العامة، ويتم منحهم شهادة دبلوم الدراسات القضائية من المعهد معترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي. وباشر الطلاب وعددهم 22 طالباً دوام الفصل الأول من السنة الدراسية الأولى في بداية شهر كانون ثاني2023 ودراسة الدبلوم تركز بالدرجة الأولى على التطبيقات القضائية وبرنامج الزمالة حيث كان يداوم الطلبة في المحاكم لاكتساب الخبرات والمعرفة من السادة القضاة العاملين في

مجلس القضاء الأعلى، وفي عام 2024 تم تخريج 22 طالب/ة وتم تعيينهم في السلك القضائي حيث 9 منهم اصبحوا أعضاء في النيابة العامة و13 خريج اصبحوا قضاة.

تم تنفيذ الدبلوم بدعم من قبل مشروع الاتحاد الأوروبي " مهارات للعدالة" للفصلين الأول والثاني وواجه البرنامج صعوبات في التمويل في الفصلين الثالث والرابع.

الهدف الثاني: إعداد برامج تدريبية مميزة

تم تصميم وإنجاز ثلاث مواد تدريب الكترونية خلال عام 2024 بالإضافة الى تسعة مناهج وهي قواعد السلوك القضائي، قانون العقوبات القسم العام، الجرائم الواقعة على الأشخاص، الجرائم الواقعة على الأموال والمخلة بالثقة العامة، قواعد الاثبات الجزائية، المنازعات العقارية، المسؤولية الطبية المدنية والجزاية، قانون الأحداث والطفل حيث تم تطوير هذا المنهاج عن طريق الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال للمعهد القضائي لبرنامجي التدريب المستمر والدبلوم القضائي.

الهدف الثالث: تنفيذ دورات تدريبية مبنية على تحديد الاحتياجات، باستخدام المناهج المطورة.

تم تنفيذ عدة تدريبات استهدفت السادة القضاة والإداريين العاملين في مجلس القضاء الأعلى، وتم تنفيذها بناء على الإحتياجات التدريبية التي يقدمها مجلس القضاء الأعلى للمعهد القضائي في كل عام، ولكن وبسبب الأوضاع والمأساة التي يمر بها شعبنا الفلسطيني من إبادة جماعية وأوضاع سياسية واقتصادية صعبة جداً لم يكن باستطاعة المعهد ، القضائي تنفيذ جميع الأنشطة والتدريبات التي كان مخطط لها، حيث تم تنفيذ برنامجي تدريب أساسي للقضاة الصلح الجدد لمدة (26) يوم وتم التدريب على 18 موضوع تدريبي. وتم تنفيذ 5 برامج تدريبية ضمن برنامج التدريب المستمر والمتخصص للسادة القضاة وأربع برامج تدريبية للموظفين الإداريين، حيث تم تنفيذ برامج بمواضيع مختلفة مذكورة في الجدول التالي وتم دعم العديد من هذه البرامج من قبل عدة جهات ممولة وهي الاتحاد الأوروبي، مشروع سواسية 2، بعثة الشرطة الأوروبية.

التدريبات المنفذة خلال عام 2024		
السادة القضاة		
الموضوع	عدد المتدربين	عدد أيام التدريب
قضاة الصلح الجدد	114	26 يوم
الاختلالات الاجرائية بالحكم الاستئنافي المدني	29	يومين
الرقابة على أعمال التحكيم	121 (مقسمين على ست مجموعات)	6 ايام
ضوابط تسبيب الأحكام الجزائية	47 (مقسمين على مجموعتين)	يومين
ورشة عمل قضاة التسوية الجدد	21	يومين

الموظفين الإداريين العاملين في مجلس القضاء الأعلى		
تنفيذ الطلبات المستعجلة	74 (مقسمين على ثلاث مجموعات)	5 ايام
أقلام الاحداث	49 (مقسمين على مجموعتين)	يومين
اجراءات البيع بالمزاد العلني والحجز التنفيذي (موظفي دوائر التنفيذ)	16	يوم واحد
اجراءات تبليغ المذكرات القضائية	16	يوم واحد

و تم تنفيذ برنامج تدريبي واحد للسادة أعضاء النيابة العامة وهو اليات توثيق جرائم الاحتلال وانتهاكات حقوق الانسان حيث شارك في التدريب 16 متدرب وكان لمدة 4 ايام .

يعتبر المعهد القضائي الفلسطيني المؤسسة المختصة الوحيدة لتدريب السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين العاملين في مجلس القضاء والنيابة العامة، وذلك بناءاً على الإختصاص الذي حدد له في القوانين الناظمة لعمله، ولكن وبالرغم من ذلك هناك الكثير من المؤسسات تتوجه بطلب للمعهد لتنفيذ تدريبات متخصصة لفئات محددة على سبيل المثال القانونيين العاملين في المؤسسات، ففي عام 2024 تم تنفيذ جلسة تدريبية لهيئة قضاء قوى الأمن وتم التدريب من قبل السادة القضاة النظاميين، بالإضافة الى تدريب استهدف الموظفين الإداريين العاملين بهيئة الفساد: وتناول البرنامج التدريبي المواضيع التالية :

هيئة قضاء قوى الامن		
الموضوع	عدد المتدربين	عدد أيام التدريب
الطلبات وحق الدفاع – القضاء العسكري	21	يوم واحد
هيئة مكافحة الفساد		
الموضوع	عدد المتدربين	عدد أيام التدريب
القانون الإداري	11	يومين
تكييف جرائم الفساد	12	يومين
عمليات الضبط والتحقيق في الأدلة الإلكترونية	25	3 ايام

قانون الجرائم الإلكترونية	16	يومين
قانون تسوية الأراضي	11	يوم
قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية	9	يوم
مبادئ التعاون الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد	17	3 ايام

يطمح المعهد القضائي الفلسطيني بأن تكون نسبة التدريبات المقدمة للفئات المختلفة بازدياد كل سنة، ولكن وبسبب الأوضاع السياسية الصعبة التي نعيشها، كان لها تأثير كبير على تنفيذ العديد من البرامج التدريبية التي كان مخطط لها ، وبالأخص التدريبات التي كانت مجدولة ما بعد السابع من تشرين اول، أي بعد العدوان على قطاع غزة، والتصعيد العسكري في الضفة الغربية.

بالإضافة انه هناك عدة أسباب أخرى حدت من ازدياد نسبة التدريبات ومنها عدم وجود قاعات تدريبية كافية لتنفيذ عدة تدريبات في نفس الوقت، وصعوبة استئجار قاعات خارجية بسبب حالة الطوارئ والوضع المالي للخزينة الفلسطينية.

<u>الهدف الرابع:</u> آليات التعاون مع المؤسسات الشريكة متطورة.

عمل المعهد القضائي الفلسطيني وبالشراكة مع عدة معاهد قضائية، وجهات مختلفة ذات علاقة بعملنا مثل الشبكة الأوروبية العربية والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، وتم تنفيذ عدة تدريبات وورش عمل شارك فيها سادة قضاة وأعضاء من النيابة العامة من مختلف الدول العربية والأجنبية وتم تبادل الخبرات والمعلومات.

بالإضافة الى توقيع مذكرة تفاهم بين المعهد القضائي الفلسطيني والكنيسة الإنجيليّة اللوثرية في الأردن والأراضي المقدسة رام الله، التي تهدف الى بناء تعاون مشترك بين الطرفين في مجالات التدريب القضائي ودمج القضاء الكنسي في برامج المعهد التدريبية المختلفة.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع أكاديمية التدريب القضائي السويدية لتعزيز التعاون بين الطرفين، وتقديم أنشطة متبادلة بين الطرفين.

تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية

تعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل المساندة للعمل القضائي، وهي رافعة اساسية للنهوض بالسلطة القضائية وخدمات التقاضي حيث استطاعت من خلالها الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات الاسهام بشكل كبير ولافت في الحد من الاختناق القضائي، وتسريع إجراءات التقاضي، ومتابعة سير الدعوى بكل دقة وفعالية وتوفير الخدمات الالكترونية لجمهور المتقاضين ولكافة الجهات ذات العلاقة بالشأن القضائي وذلك من خلال تطوير أحدث الوسائل والأدوات التكنولوجية لتقديم خدمات تعتبر بحسب رأي المراقبين لأداء السلطة القضائية محلياً ودوليا من الأفضل في هذا المجال.

وتعمل الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الاعلى ضمن عدة محاور، وكانت اهم الانجازات ضمن تلك المحاور للعام 2024 كالاتي:

الدعم الفني:

- تقدم الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات الدعم الفني بما يخص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاجهزة الالكترونية التي تعمل عليها في كافة الدوائر والمحاكم التابعة لمجلس القضاء الأعلى.
- توفير الدعم الفني لضمان تقديم كافة الخدمات الالكترونية لكل من المحامين والمواطنين والمؤسسات الرسمية الحكومية والخاصة، بشكل متواصل ومستمر على مدار الساعة، لضمان جودة واستمرارية العمل بالشكل الأمثل والمطلوب.

حيث بلغ عدد عمليات الدخول الى الخدمات الالكترونية عبر التطبيق والموقع الالكتروني لمجلس القضاء الاعلى (4,884,803) عملية دخول خلال العام 2024، حسب الفئات التالية:

الفئة	تطبيق موبايل	موقع الكتروني
شركات	4,312	74,457
محامين	443,410	2,849,628
مواطنين	819,787	693,209

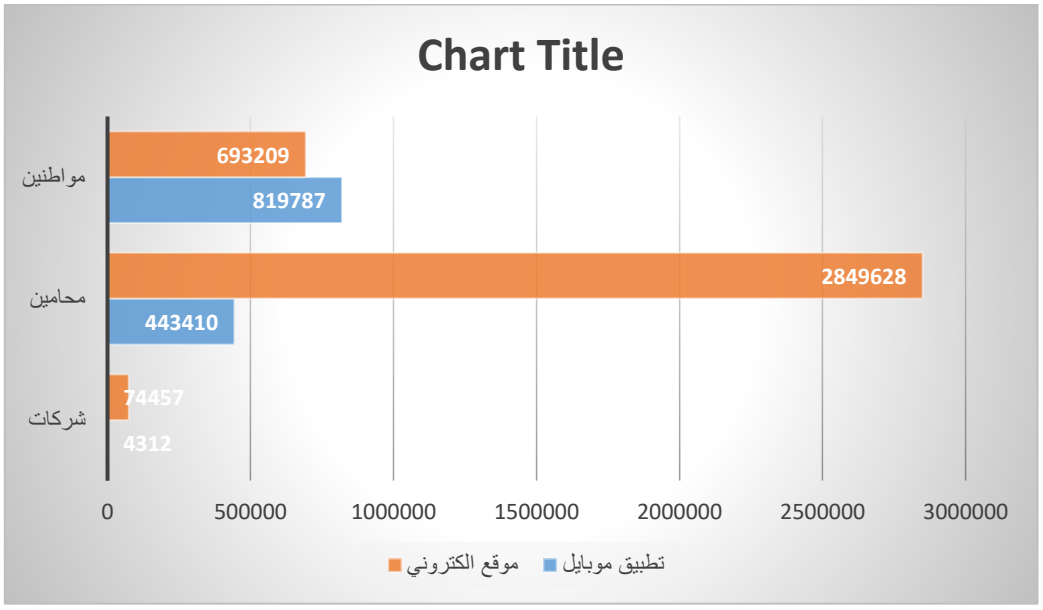

البرمجة والحوسبة

- متابعة وتحديث وتطوير آلية تقديم الطلبات الكترونياً لدوائر التنفيذ وآلية صرف المبالغ المحكوم بها للمحكوم لهم الكترونيا من خلال نظام الحوالات البنكية أو أمر صرف مباشر.
- متابعة ايصالات الايرادات الالكترونية، من خلال برنامج ادارة سير الدعوى ميزان ومتابعة تطبيقها في كافة صناديق المحاكم التابعة لمجلس القضاء الاعلى والعمل على تطبيقها في محاكم الهيئات المحلية.
- متابعة بوابة المكتب الفني الالكترونية على موقع مجلس القضاء الأعلى.
- تطوير وتفعيل برنامج ادارة سير الدعوى ميزان ليتوائم مع القرارات بقانون الصادرة والنافذة في العام 2024.
- تشغيل وتدريب طواقم محاكم التسوية الجديدة على برنامج ميزان 2 بالتنسيق مع هيئة تسوية الاراضي والمياه.
- تشغيل وتدريب طواقم محاكم الهيئات المحلية الجديدة التابعة للبلديات على برنامج ميزان 2 بالتنسيق مع البلديات ذات العلاقة.
- متابعة نظام تسديد مخالفات السير من خلال منظومة حكومتي من خلال الموقع الالكتروني للخدمات الالكترونية الحكومية بالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة المالية ووزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي.

- الاستمرار في متابعة وتطوير وتحسين التطبيقات الذكية الخاصة بالهواتف الذكية.
- متابعة وتطويرالخدمات الإلكترونية للمحامين وجمهور المتقاضين بشكل مستمر.
- استمرار العمل على مشروع تطوير ميزان (3) ليصبح على نظام (Web based) من خلال فريق من المبرمجين من مؤسسات قطاع العدالة ذات الصلة.
- تطوير وتحديث برنامج شؤون الموظفين وشؤون القضاة ليلبي احتياجات الدوائر المختصة التي تعمل عليهما.
- متابعة تطبيق وتطوير نظام دائرة التفتيش القضائي ضمن مشروع تطوير ميزان (3)، كأداة رقابية إلكترونية حديثة، تتيح إجراء مراجعات يومية شاملة لأداء السادة القضاة استناداً إلى تحليل البيانات الرقمية المتاحة.
- وتسهم هذه الآلية في تحديد مكامن القوة وفرص التحسين في الأداء القضائي، مما يمكن الدائرة من تقديم توصيات مبنية على بيانات دقيقة ومؤشرات أداء موضوعية.
- متابعة البرامج الالكترونية المعمول بها في كافة الادارات والدوائر والمحاكم التابعة لمجلس القضاء الاعلى.
- متابعة الية تبادل البيانات من خلال عمل ربط الكتروني بين مجلس القضاء الاعلى ونقابة المحامين عن طريق تقنية (API).
- تزويد الجهات المانحة الدولية أو المحلية بما فيها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بالاحصائيات المطلوبة حسب الاصول والقانون.

البنية التحتية

- رفع سرعات خطوط الانترنت (Feline's) وتحويل الربط بين مجلس القضاء الاعلى والمحاكم التابعة له من خلال هذه الخطوط وبتقنية (IPsec)، وخفض سرعات خطوط البيانات (EVPN Lines) وابقاؤها كخطوط احتياطية لضمان استمرارية عمل برنامج ادارة سير الدعوى القضائية (ميزان) والايصالات الالكترونية التي يتم اصدارها منه، مما ادى الى زيادة سرعة تناقل البيانات بين مجلس القضاء الاعلى والمحاكم التابعة له، وكذلك تقليص التكلفة الشهرية المترتبة بما يقارب 30%.
- متابعة تحديث وتفعيل الربط الالكتروني من خلال الشبكة الحكومية المعلوماتية مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الداخلية والشرطة و النيابة العامة وذلك ضمن مشروع (UXP)، الامر الذي يمكن مجلس القضاء الأعلى من تبادل البيانات والمعلومات مع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية.
- تجديد التراخيص اللازمة لاجهزة حماية البيانات والانترنت (Firewalls)، لضمان استدامة عمل الانظمة وحمايتها.
- متابعة انظمة الحماية وتحديثها في مركز المعلومات الموحد التابع لمجلس القضاء الاعلى لتامين تطبيقات الويب وبوابة مجلس القضاء الأعلى الالكترونية وقواعد البيانات والخادمات ضد محاولات الاختراق.

- ربط مبنى محكمة صلح وبداية رام الله و مبنى محكمة الاستئناف و مبنى مجلس القضاء الأعلى بشبكة فايبر عالية السرعة، مما ساهم في زيادة سرعة أداء الشبكة الداخلية.
- إعادة هيكلة شبكة مبنى محكمة رام الله ومبنى محكمة الاستئناف ومبنى مجلس القضاء الأعلى من خلال تركيب وبرمجة موزعات ذات سرعات عالية مما ساهم في زيادة سرعة أداء الشبكة الداخلية والمساهمة في سرعة أداء الدوائر وسرعة تلبية الخدمات المقدمة للمواطنين.
- توفير وتشغيل أجهزة (Firewalls) جديدة في المحاكم التابعة لمجس القضاء الأعلى وربطها بشبكة من القنوات المحمية التي تعتمد على أسلوب تشفير البيانات بين الأطراف (Data Encryption)، مما ساعد في حماية البيانات من الاختراق وزيادة سرعة نقل البيانات بين دوائر مجلس القضاء الأعلى والمحاكم التابعة له.
- بناءا على الاتفاقية المبرمة بين مجلس القضاء الأعلى وهيئة تسوية الاراضي والمياه فقد تم ربط جميع محاكم التسوية المنتشرة في محافظات الوطن بشبكة مجلس القضاء الأعلى باستخدام تقنية تشفيربيانات متقدمة، والتي تحافظ على سرية البيانات المنقولة كذلك سرعة الوصول الى خوادم مجلس القضاء الأعلى والخدمات المقدمة منها مما ساهم في سرعة أداء محاكم تسوية الأراضي.
- بناءا على الاتفاقية المبرمة بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة الحكم المحلي فانه تم ربط محاكم الهيئات المحلية التابعة للبلديات والمنتشرة في محافظات الوطن باستخدام تقنية

تشفيربيانات متقدمة تحافظ على سرية البيانات المنقولة، كذلك سرعة الوصول الى خوادم مجلس القضاء الأعلى والخدمات المقدمة منها مما ساهم في سرعة أداء محاكم الهيئات المحلية.

- بناء على الاتفاقات المبرمة بين الوزارات المختلفة ومجلس القضاء الأعلى فانه تم ربط بعض الوزارات ومنها (وزارة الداخلية، الشرطة، وزارة العدل، النيابة، سلطة النقد) بشبكة مجلس القضاء الأعلى باستخدام تقنية تشفيربيانات متقدمة تحافظ عل سرية البيانات المنقولة كذلك سرعة الوصول الى خوادم مجلس القضاء الأعلى والخدمات المقدمة منها مما ساهم في سرعة الأداء والوصول الى المعلومة في الوقت الفعلي.
- ربط شبكة المحاكم الإدارية بشبكة مجلس القضاء الأعلى.
- بناء على الاتفاقات المبرمة بين مؤسسات القطاع الخاص ومجلس القضاء الأعلى فانه تم ربط بعض مؤسسات القطاع الخاص ومنها (البنك الوطني، جوال، أوريدو) بشبكة مجلس القضاء الأعلى باستخدام تقنية تشفيربيانات متقدمة وذلك من اجل تزويد المواطنين بخدمات مجلس القضاء الأعلى مثل الحوالات الالكترونية الخاصة بالأمانات ، وكذلك رسائل (SMS) الخاصة بالطلبات الالكترونية وحساب المستخدمين الخاصة بالمواطنين والمحامين وجمهور المتقاضين على الخدمات الالكترونية الخاصة بالموقع الالكتروني لمجلس القضاء الاعلى.
- تركيب شبكة في المبنى الجديد لمحكمة استئناف القدس ومحكمة جرائم الفساد وتركيب موزعات حديثة (Switches) ذات سرعات عالية وكذلك تركيب جهاز حماية

(Firewall) خاص بالمبنى وربطه بشبكة مجلس القضاء الأعلى باستخدام تقنية تشفيربيانات متقدمة وذلك بهدف نقل المحاكم المذكورة الى المبنى الجديد.

- ضمن مشروع ترميم وتجديد محكمة بداية وصلح اريحا تم تركيب موزعات (Switches) ذو سرعات عالية لتلبية الاحتياجات وكذلك تركيب جهاز (Firewall) جديد وربطه بخوادم مجلس القضاء الأعلى مما يحقق سرعة الوصول الى البيانات وبالتالي رفع الكفاءة في خدمات المقدمة للمواطنين.
- ضمن مشروع تطوير بعض المحاكم بسبب نقص السعة التخزينية للخوادم الموجودة فيها فانه جرى توسيع السعة التخزينية للخوادم في بعض المحاكم منها محكمة (طوباس، سلفيت، جنين) مما يلبي احتياج المحاكم المذكورة ورفع كفاءة انظمتها الالكترونية.
- الشراكة مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الرسمية الأخرى من خلال تقديم الدعم الفني
- تقوم الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الاعلى بتقديم الخبرات والادوات والبرامج الالكترونية المعدة من قبله لدعم المؤسسات الفلسطينية الاخرى.
- المتابعة وتقديم الدعم الفني لبرنامج شؤون الموظفين في محافظة طولكرم ومحافظة الخليل والمحاكم الادارية.
- المتابعة وتقديم الدعم الفني لبرنامج الميزان في المحكمة الدستورية والمحاكم الشرعية والمحاكم الادارية.

- المتابعة وتقديم الدعم الفني لبرنامج اللوازم والمخازن وبرنامج شؤون الموظفين في المعهد القضائي الفلسطيني.
- التدريب وورش العمل
- حصد برنامج ميزان جائزة دولية، من خلال المشاركة في مسابقة دولية في نيويورك على هامش اجتماع الهيئة العامة للامم المتحدة، حيث تم عرض وتقديم خصائص واثر البرنامج على سيادة القانون في فلسطين كتجربة رائدة، من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، حيث حصل على المركز الثاني دولياً في فئة السلام.
- تم عقد دورة تدريبية للمبرمجين في الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات على لغات البرمجة المستخدمة في مجلس القضاء الاعلى وفي تطوير برنامج ميزان (3).
- تم المشاركة في مؤتمر الرقمنة وحقوق الانسان الذي عقد في العاصمة الاردنية عمان وعرض التجربة الفلسطينية من قبل فريق من الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات.

المشاريع والتطوير المؤسسي

قامت السلطة القضائية بالشراكة مع الجهات الدولية المانحة بتنفيذ عدد من المشاريع التطويرية التي تنوعت مجالاتها من رفع وبناء القدرات إلى تطوير البنية التحتية، وتحسين بيئة العمل ومأسسة العمل الداخلي في إدارات ووحدات مجلس القضاء الأعلى، إلا انه وفي ظل الحرب والعدوان على غزة والضفة الغربية من قبل الاحتلال، كان لا بد لنا من بدء عملية تقييم واقع القضاء والوقوف على الاشكاليات التي تواجه السلطة القضائية، والتي ترتبت نتيجة الاجتياحات والتدمير وتخريب البنية التحتية وتقطيع أوصال المحافظات الفلسطينية، إضافة الى قرصنة أموال المقاصة وغيرها من الاجراءات التي اثرت بشكل مباشر على اداء مؤسسات الدولة.

حيث تم بناء علاقات استراتيجية مع الدول المانحة، والشركاء الدوليين للوقوف الى جانب السلطة القضائية وتعزيز العلاقة من أجل تنفيذ خطط للتطوير المؤسسي، ودعم سيادة القانون في ظل الظروف الصعبة الحالية.

عملنا وبشكل حثيث من أجل ضمان سير العمل في المحاكم واستدامته، والحفاظ على الجهاز القضائي، من أجل تعزيز السلم الاهلي وسيادة القانون، وتركز العمل في الجوانب الاتية:

أولاً: تم فتح باب الحوار مع نقابة المحامين، وتم انهاء وتجاوز كافة الاشكاليات السابقة وعودة النقابة للعمل في المحاكم، والتواصل دائم معهم واشراكهم في معظم خططنا المستقبلية من أجل بناء قضاء يعزز حقوق الانسان والمساواة وسيادة القانون.

ثانياً: تم تعيين 12 قاض خلال العام 2024، اضافة الى 13 قاض متدرج من خريجي دبلوم الدراسات القضائية في المعهد القضائي الفلسطيني، رغم الصعوبة الشديدة في استقطاب المحامين المؤهلين للعمل في السلك القضائي، لأسباب مختلفة منها تدني رواتب وامتيازات القضاة مقارنة مع دول الجوار، مقابل الدخل المرتفع للمحامين الذين يشكلون الرافد الرئيسي للقضاء.

وسيواصل المجلس في الوقت ذاته استقطاب قضاة جدد لزيادة عدد القضاة، استجابة للزيادة المستمرة في أعداد القضايا الواردة في مختلف المحاكم وهو ما يشكل انفراجه ولو كانت جزئية.

وفي ظل الواقع الحالي للقضاء الفلسطيني، والنقص الشديد بأعداد القضاة، ينظر القاضي النظامي الفلسطيني ما يقارب من 50 دعوى يومياً، في حين ان نظرائه في دول الاقليم ينظرون ما معدله 25 دعوى يومياً، وبالمقارنة بالسكان، هناك 13 قاضي لكل 100 الف نسمة في دول الاقليم، والقضاء الفلسطيني يعمل بما معدله 7 قضاة لكل 100 الف نسمة.

أي أن الاعباء القضائية والادارية في المحاكم النظامية الفلسطينية مضاعفة، وهو ما يكشف إلحاجة الملحة الى تقصير أمد التقاضي من خلال استقطاب قضاة جدد وكادر وظيفي مساند، يتماشى مع حجم العمل في المحاكم.

ثالثاً: تم فتح قنوات التعاون والشراكة أيضاً مع كافة مؤسسات المجتمع المدني، لاهمية الانسجام في تأدية الرسالة السامية المتمثلة في (تقديم المحاكمات العادلة).

رابعاً: من خلال ترؤس مجلس القضاء الاعلى للمجلس التنسيقي الاعلى لقطاع العدالة، تم انجاز مشاورات من أجل بحث مقترحات التعديلات التشريعية على بعض القوانين التي تساهم في تقصير أمد التقاضي، حيث تم نقاش كل من:

1-قانون الاجراءات الجزائية

2-قانون اصول المحاكمات المدنية والتجارية

3-قانون التنفيذ

وشارك في هذه المشاورات جميع أطياف العمل الوطني من مؤسسات رسمية، ونقابة محامين، والقطاع خاص، والجامعات والبنوك ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، وغرف التجارة والصناعة وغيرهم، اضافة الى لقاءات منفردة مع نقابة المحامين، حيث تم التوافق حالياً على تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، وقانون التنفيذ، وتم بالفعل صدور قرارات بالتعديل التشريعي المقترح.

خامساً: التميز على صعيد الحوسبة والتحول الرقمي:

تميز مجلس القضاء الاعلى بتطوير برنامج ادارة سير الدعوة القضائية (ميزان)، الذي حصد مؤخرا جائزة دولية في فئة السلام، وشكل نهضة في تقديم الخدمات القضائية الالكترونية للمواطنين في المحاكم النظامية، وسهل وصول المواطنين لهذه الخدمات، وساهم البرنامج بتطوير الخدمات المقدمة في الكثير من المؤسسات الرسمية من خلال الربط الالكتروني وتبادل البيانات، وأتاح خدمات الدفع واستقبال الحوالات المالية الكترونياً في دوائر التنفيذ، وتقديم طلبات التنفيذ الكترونياً، وحوسبة الاجراءات المالية بما فيها دفع الرسوم والغرامات ومخالفات السير الكترونياً.

حيث تبين أن عدد عمليات الدخول الى الخدمات الاكترونية عبر التطبيق والموقع الالكتروني بلغ 4.9 مليون عملية دخول خلال العام 2024، وبلغت الطلبات الالكترونية المقدمة فقط الى دوائر التنفيذ في المحاكم منذ بداية العام 2024 ما يقارب 120 الف طلب، وكل ذلك يساهم في تقصير أمد التقاضي، مما يدل على زيادة ثقة المواطنين بالقضاء الفلسطيني.

حيث تم تأمين كافة متطلبات واحتياجات البنية التحتية الالكترونية الداعمة للتحول الرقمي في مجلس القضاء الاعلى، من أجهزة حاسوب وطابعات وماسحات ضوئية وسيرفرات ومساحات تخزينية وبرمجيات وغيرها من الاحتياجات الاساسية الداعمة لعملية التطوير المؤسسي في

المجال الالكتروني، بالتعاون مع الادارات المتخصصة في المجلس، وبتمويل من الشركاء الداعمين للسلطة القضائية وقطاع العدالة.

سادساً: التميز على صعيد رفع القدرات القضائية والقانونية:

أنجز في العام (2024) 25 برنامج تدريبي للقضاة واعضاء النيابة العامة وهيئة مكافحة الفساد بواقع 68 يوم تدريبي ، منها 10 برامج تدريبية للسادة القضاة امتدت على مدى 42 يوم تدريبي ، 2 برنامج تدريبي للنيابة العامة على مدى يومين استفاد منا 32 عضو نيابة عامه ، بالاضافة لعدد 4 برامج تدريبية للموظفين العاملين في مجلس القضاء الاعلى والنيابة العامة و9 برامج تدريبية للموظفين في هيئة مكافحة الفساد.

ثامناً: على صعيد البنية التحتية لمباني المحاكم:

عمل مجلس القضاء الاعلى بكامل طاقته، من أجل تحسين بيئة العمل في المحاكم، وقد انجز الكثير فيما يخص تأهيل وموائمة بيئة العمل القضائية في المحاكم لتصبح اكثر ملائمة لجميع شرائح المجتمع.

إن كافة التحديات والمعيقات السابقة لم تحد من قدرات للسلطة القضائية عن تنفيذ خططها التطويرية، وبما يمكنها من من أداء رسالتها في صون حقوق المواطنين وحرياتهم، وبفضل العمل الدؤوب والشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الرسمية والدولية، نواصل السعي نحو تسهيل وصول المواطن الفلسطيني الى العدالة الناجزة. وفي هذا الإطار يتطلع مجلس القضاء الأعلى لتطوير مستويات التعاون مع السلطة التنفيذية، من أجل أزمة مباني المحاكم غير اللائقة خصوصا في محافظتي رام الله والبيرة ومحافظة بيت لحم.

إدارة المرافق القضائية ومباني المحاكم:

تعمل الادارة العامة للمرافق ضمن خطتها الاستراتيجية على تطوير البنية التحتية في مجلس القضاء الأعلى وفي مباني المحاكم في مختلف محافظات الضفة الغربية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية لتوفير بيئة عمل مناسبة للعاملين فيها ولرفع كفاءة وفعالية عمل الجهاز القضائي وتحسين وصول المواطنين للعدالة، وقد استمر العمل في عام 2024 لاستكمال عملية بناء وتطوير وصيانة مرافق مجلس القضاء الأعلى والمحاكم وتتلخص الانجازات بالأمور الاتية:

- تم إعادة تأهيل النظارات في محاكم الشمال .
- تم إعادة تأهيل مبنى محكمة صلح وبداية اريحا.
- تم نقل محكمة استئناف القدس وهيئة جرائم الفساد الى المبنى الجديد.
- تم نقل محكمة استئناف الخليل الى المبنى الجديد واخلاء وتسليم المبنى القديم.
- تم متابعة جميع انظمة الصحة والسلامة العامة واعمال الصيانة الطارئة والدورية في كافة المحاكم حسب الخطة المقرة لذلك.

وضع مباني المحاكم في المحافظات

حاليا تعتبر 57% من مباني المحاكم ملك للسلطة القضائية ولا يترتب عليها مصاريف إيجار، وأن 43% من المباني هي مستأجرة، حيث بلغت مصاريف الايجار لجميع مباني السلطة

القضائية للعام 2024 ما يقارب(3.4) مليون شيقل، وهذا مبلغ سنوي يزداد او يتناقص حسب الظروف التطويرية الخاصة بإنشاء مباني جديدة للمحاكم وتكون ملكاً للسلطة القضائية، او استئجار مباني اخرى او التوسع في بعض المحاكم المكتظة.

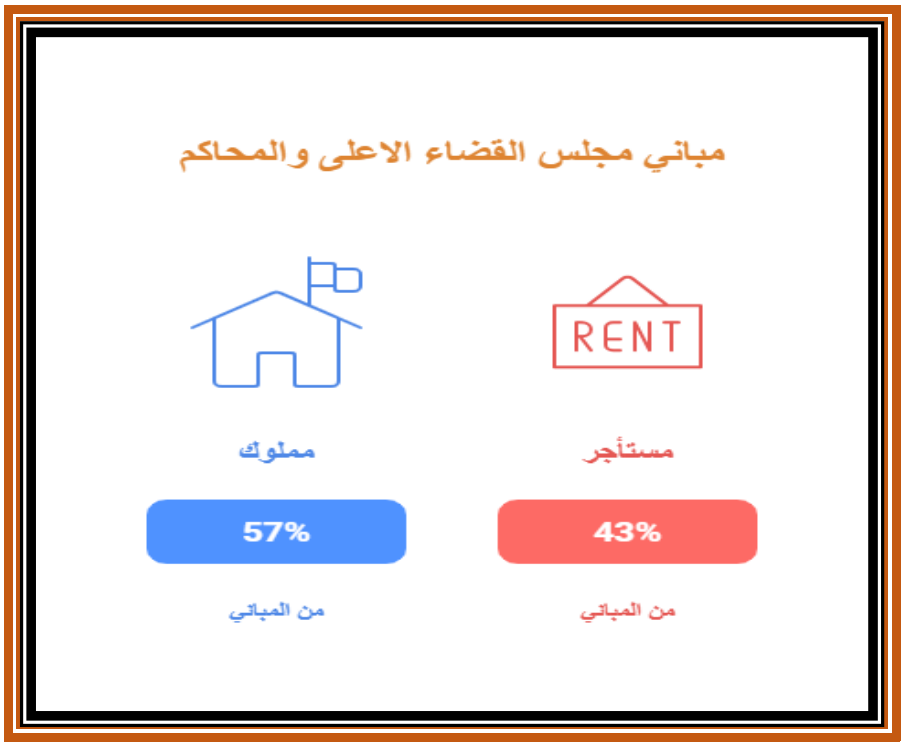

أما بالنسبة لحالة المحاكم ومباني السلطة القضائية، فقد طرأ تحسناً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، بسبب إنشاء مباني ومجمعات محاكم جديدة تلبي حاجة المحاكم من المساحات المطلوبة، وتهيء بيئة مناسبة للتقاضي، اضافة إلى مراعاتها لجميع الفئات من المواطنين الحاصلين على خدمات المحاكم، اضافة إلى الموظفين والقضاة وجميع أقطاب العدالة.

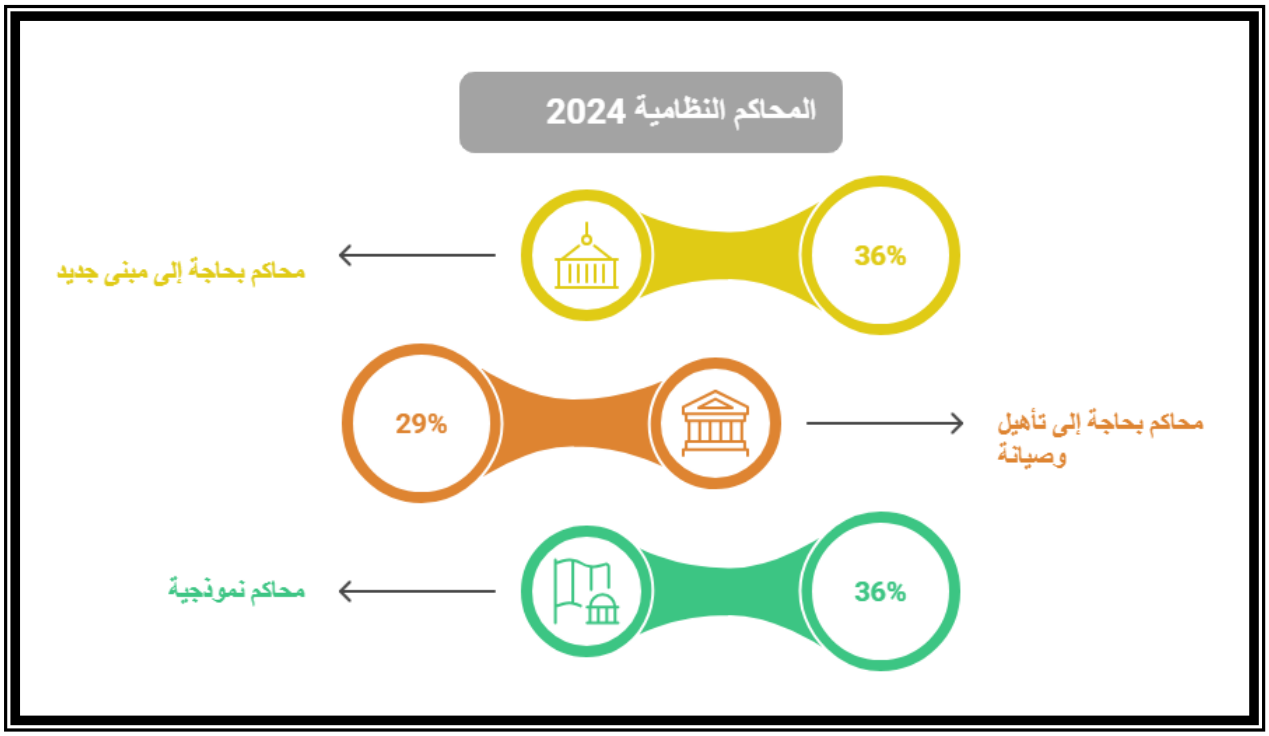

وبناءً على الشكل السابق، فإن مباني المحاكم النموذجية تشكل 36% من مجمل المباني، وان 29% من هذه المحاكم بحاجة إلى تأهيل وصيانة وبالامكان تطويرها لتراعي كافة فئات المجتمع وتستوعب جميع مرتادي المحاكم بشكل جيد، وما نسبته 36% من المحاكم، بحاجة إلى مبنى جديد، حيث لا يمكن تأهيل المبنى او استصلاحه كونه أصبح لا يلبي الحد الادني من احتياجات المحكمة المطلوبة من مساحات ومداخل آمنة وانعدام معيار الامن والصحة والسلامة العامة والخصوصية وبيئة العمل المطلوبة، وأيضاً يشكل عبءً على موازنة السلطة القضائية ويستهلك من الموازنات التطويرية التي من الممكن استثمارها في تطوير الانظمة والاجراءات وتقديم الخدمات بشكل مثالي.

- وهنا تجدر الاشارة الى أن كافة مباني محاكم قطاع غزة قد تدمرت بشكل كلي/ جزئي، وان جميع محتويات هذه المحاكم من ملفات دعاوى واجهزة ومعدات خاصة بالمحاكم لم يعرف مصيرها حتى الآن.

❖ شركاؤنا الدوليون والمانحون:

- **برنامج سواسية 3 المشترك**

- **الاتحاد الاوروبي**

- **حكومة كندا**

- **بعثة الشرطة الاوروبية**

في ظل سعي مجلس القضاء الأعلى لترسيخ قواعد العدالة وتعزيز ثقة المواطن بالقضاء، يشكل كل من الكادر الإداري ووحدة الرقابة الداخلية دعامة أساسية في ضمان حسن سير العمل المؤسسي، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والنزاهة الإجرائية، ضمن بيئة مؤهلة لخدمة العدالة.

أولاً: الكادر الإداري

1. الدور الاستراتيجي للكادر الإداري:

لا تقتصر وظائف الكادر الإداري على المهام التنفيذية، بل يُمثل العمود الفقري الذي يساند العمل القضائي، بدءاً من التنظيم الإداري للمحاكم، وإدارة الأقلام، وتنسيق جلسات المحاكمة، وصولاً إلى تقديم الخدمات للمواطنين، وإدارة الأرشفة والسجلات، وتسهيل التواصل بين مختلف مكونات الجهاز القضائي.

ويسهم الكادر الإداري بشكل مباشر في ضمان:

- الاستقرار المؤسسي :من خلال كوادر مؤهلة وذات خبرة طويلة.
- الكفاءة التشغيلية :عبر تنفيذ الإجراءات الإدارية بكفاءة وفق نظم إلكترونية محدثة.
- تحقيق العدالة الناجزة :عبر تسريع الدورة المستندية وسلاسة إجراءات التقاضي.

2. المؤشرات الإحصائية للكادر الإداري(2024) :

بلغ إجمالي عدد الكادر الإداري في مجلس القضاء الأعلى (1178) موظفاً وموظفة خلال عام 2024 موزعين كالاتي:

أ. حسب نوع العقد والجنس:

الرقم	نوع العقد	ذكر	انثى	المجموع
1	مثبت	533	419	952
2	مياومة	91	42	133
3	عقد تشغيلي	53	32	85
4	عقد خارجي	3	5	8
المجموع				1178

3. أبرز التطورات الإدارية في الكادر البشري لعام (2024)

- تثبيت موظفي العقود :في خطوة نوعية تهدف الى تعزيز الاستقرار الوظيفي وتقديراً للجهود التي بذلها موظفو العقود خلال السنوات الماضية، قام المجلس باستكمال كافة الاجراءات الادارية والقانونية اللازمة لتثبيت جميع موظفي العقود ضمن الملاك الدائم لمجلس القضاء الاعلى، مع ضمان حقوقهم الادارية والمالية وفق الاطر القانونية المعتمدة.
- البرامج التدريبية :نُظّمت عدة دورات تطويرية بالتعاون مع مؤسسات متخصصة لرفع المهارات الإدارية والوظيفية.
- تبسيط الإجراءات :تم توحيد نماذج الموارد البشرية واعتماد آليات إلكترونية لتقديم الخدمات (إجازات، تقييمات، ترقيات).
- تقييم الأداء :جرى تطبيق نظام دوري ومنهجي لتقييم الأداء، ساعد في تحديد نقاط القوة ووضع خطط تطوير فردية للموظفين.

ثانيًا: الرقابة الداخلية

تُعد وحدة الرقابة الداخلية من أهم أدوات الحوكمة داخل مجلس القضاء الأعلى، حيث تضمن التزام كافة المكونات المؤسسية بالقوانين والإجراءات الناظمة، وتعمل على تحسين الأداء، والكشف المبكر عن مواطن القصور والمخاطر التشغيلية.

وتتمثل أهمية الوحدة في: ضمان النزاهة الإدارية والمالية، ورفع كفاءة الموارد وسلامة استخدامها، ودعم الشفافية والمسؤولية المؤسسية، وتعزيز ثقة المتقاضين في سلامة النظام القضائي.

1. المهام الأساسية لوحدة الرقابة

- التدقيق الإداري والمالي والتشغيلي.
- تقييم مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات.
- فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتحليل المخاطر.
- كتابة تقارير مهنية ورفعها إلى أصحاب القرار.
- المشاركة في لجان التحقيق والرقابة والورش التدريبية.

الإنجازات الرقابية خلال عام 2024

أ. التدقيق الإلكتروني:

نظراً للتوجه نحو التحول الرقمي والخدمات الالكترونية في تقديم الخدمات للمواطنين، فقد تم تعزيز العمل على التدقيق الالكتروني على الاجراءات لضمان انسجامها مع الممارسات الفضلي للاجراءات الادارية والمالية.

ب. التدقيق الميداني:

شملت زيارات رقابية لمحاكم بداية رام الله ونابلس، تم خلالها:

- مراجعة أقلام الحقوق والجزاء والتنفيذ.
- تدقيق كاتب العدل والرسوم والكفالات.
- إعداد تقارير تفصيلية وتقديم توصيات شاملة لرئيس المجلس.

ج. التدريب والتطوير:

- مشاركة في دورات ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- المشاركة في مؤتمر حول تكاملية الأدوار في الوقاية من الفساد.

إن التكامل بين الكادر الإداري ووحدة الرقابة الداخلية في مجلس القضاء الأعلى يشكّل أساساً متيناً لتعزيز كفاءة العمل القضائي، وضمان الاستقامة المؤسسية، وتحقيق العدالة الناجزة.

وإذ يستمر المجلس في العمل على تطوير أدائه المؤسسي، تبقى الموارد البشرية والرقابة الفاعلة من أهم أولوياته لضمان بيئة قضائية شفافة، منضبطة، وعادلة.

النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان

في إطار سعي المجلس لمأسسة وتطوير أعماله وأعمال المحاكم وتسهيل الوصول للعدالة، وتنمية وتطوير كفايات القضاة والكادر الاداري وزيادة التخصص القضائي وتعزيز العلاقة مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة، تم تطوير وتفعيل وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان للقيام بدور فاعل فيما يخص تعزيز وصول النساء الى خدمات العدالة بكرامة .

وجاءت أبرز الانجازات على النحو التالي:

أولاً: على مستوى بناء القدرات:

- عقد ورش تدريبية حول التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي، وتحسين التنسيق في قضايا العنف ضد النساء.
- رفد الدائرة بمستشار لدعم وتعزيز وحدة النوع الاجتماعي في مجلس القضاء الأعلى.
- عملت الوحدة على تزويد المحاكم 8 صناديق اسعافات أولية، حيث تم توزيعها عل المحاكم.
- العمل مع الفريق المساند المكون من 34 موظف وموظفة لدعم ومتابعة اليات دمج قضايا النوع الاجتماعي في الدوائر الإدارية المختلفة.

ثانياً: على مستوى التعاون والشراكة مع الجهات المحلية والدولية

- لمشاركة مع وزارة المرأة في ورشة عمل لنقاش المسودة الخاصة بتقرير دولة فلسطين (بيجين 30+) كما شاركت الوحدة في اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المراة .

- المشاركة مع الجهات والهيئات الوطنية والمؤسسات الشريكة في مجال تعزيز حقوق المرأة ووصولها للعدالة ومناهضة التمييز والعنف الممارس ضدهم.

ثالثاً: على مستوى اعداد التقارير واعداد الخطط:

- جاري العمل على اعداد مسودة دليل اجراءات موحد امام المحكمة المختصة في قضايا النوع الاجتماعي.
- قامت الوحدة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (**UNODC**) وهئية الأمم المتحدة (**UN WOMEN**)، باعداد تقرير مفصل بشان المساواة بين الجنسين في السلطة القضائية.

عملت الإدارة العامة للشؤون المالية على تنفيذ السياسات والإجراءات والخطط والبرامج التي تتعلق بالاعمال المالية كافةً وتعتبرمن الإدارات الأساسية والمحوريّة في أيّة مؤسسة، والتي يُقاس نجاحها بمدى إسهامها في تحقيق أهداف المؤسسة بعيدة المدى من خلال حسن استغلال مواردها الماليّة.

النفقات

قامت دائرة النفقات خلال عام 2024 بتنفيذ مجموعة من المهام و الأنشطة التي ساهمت في ضمان حسن إدارة المال العام ، و ضبط آليات الصرف و تحقيق الانضباط المالي وفق الآطر القانونية المعتمدة منها:

- الالتزام بالموازنة السنوية : تم تنفيذ خطة الإنفاق السنوية وفقا للمخصصات المالية المعتمدة دون تسجيل تجاوزات مالية .
- ضبط و متابعة السلف النثرية الخاصة بالمحاكم: قامت الدائرة بوضع آلية واضحة لتنظيم صرف السلف النثرية و متابعتها بشكل دوري لضمان تغطية النفقات اليومية و العاجلة التي تتعلق بسير العمل.
- العمل على تنفيذ و تطبيق سياسة الصرف في دوائر السلطة القضائية والمحاكم وفق الانظمة والقوانين ذات العلاقة و تنفيذ بنود الصرف و النفقات استنادا لبنود الموازنة السنوية للمجلس، علما ان موازنة السلطة القضائية للسنة المالية 2024 بلغت (20,952,642.00) شيكل، حيث تم صرف مبلغ (9,630,279.54) شيكل والتي تخص النفقات التشغيلية والنفقات الرأسمالية باستثناء الرواتب ، وتم صرف مبلغ

(4,543,213.04) شيكل متأخرات ما قبل العام 2024 وتم صرفها على تمويل المتأخرات ضمن موازنة ملحق لموازنة العام 2024 .

- إعداد التسويات البنكية بشكل شهري للعام 2024 ومتابعتها مع وزارة المالية للحساب الصفري وحساب المنح وإعداد القيود اللازمة لها ان وجدت .
- اعداد التقارير المالية اللازمة للجهات الادارية و الرقابية.
- متابعة مباشرة مع الجهات المستفيدة و تزويدهم بكشوف حساب محدثة عند الطلب ، و تدقيق و مطابقة ارصدتهم المالية.
- تنظيم الارشيف و حفظ السجلات لضمان سهولة الرجوع الى اي مستند عند الحاجة .

الأمانات

- تم تفعيل واطلاق خدمات الدفع الالكتروني لمبالغ الامانات عن طريق منصة E-SADAD والدفع عن طريق بطاقة الصراف الآلي بموجب ماكينات POINT OF SALE الموجودة في مكاتب البنك الوطني في المحاكم وربط الخدمة مع يرنامج الميزان وتحرير الايصالات بشكل تلقائي.
- رصيد الامانات الجارية لجميع محاكم الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ 2024/12/31 كما يلي:-

العملة	شيكل	دينار	دولار
الرصيد	11,252,708	16,097,911	1,722,811

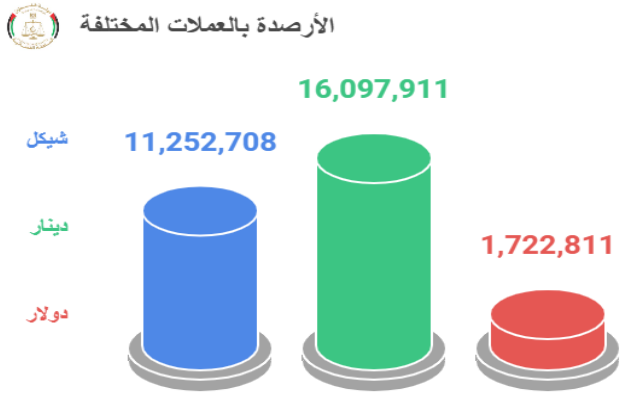

- كان رصيد حسابات الوديعة (الجاري والمربوط) في 2024/12/31 كما يلي:-

العملة	شيكل	دينار	دولار
الرصيد	53,121,531	18,830,899	1,865,432

- تم تحصيل فوائد دائنة على الحسابات الجارية لدوائر تنفيذ المحاكم كما هو موضح ادناه:

العملة	شيكل	دينار	دولار
المبلغ المتحصل	19,415.24	30,552.337	2,959.54

- تم تحصيل فوائد دائنة على حسابات ودائع دوائر تنفيذ المحاكم المربوطة كما هو موضح ادناه:

العملة	شيكل	دينار	دولار
المبلغ المتحصل	952,199.76	520,937.868	65,469.82

الإيرادات:

بلغت ايرادات مجلس القضاء الأعلى للعام2024 (48,251,250) شيقل حيث توزعت الإيرادات بين ايراد الرسوم، العدل وغرامات وايرادات اخرى.

الشهر	الرسوم	العدل	الغرامات	المجموع
1	813,387	606,045.50	888,386.50	2,307,819
2	1060763.5	728321.5	888,159.50	2677244.5
3	1,235,352.00	650,766.50	883,422.00	2,769,540.50
4	1,626,957.50	599,268.50	927,895.50	3,154,121.50
5	2,078,356.50	844,410.00	1,210,257.50	4,133,024.00
6	1,570,605.50	656,583.00	847,641.00	3,074,829.50
7	1,906,132.00	903,475.00	1,099,406.00	3,909,013.00
8	1,676,781.00	999,957.00	1,061,404.50	3,738,142.50
9	2,320,183.00	822,072.50	1,291,316.50	4,433,572.00
10	3,000,690.50	885,665.00	1,795,981.00	5,682,336.50
11	2950300.64	731,153.50	1873229	5,554,683.14
12	3,876,278.62	853,273.50	2,042,386.50	6,771,938.62
المجموع	24,115,788	9,280,991.50	14,809,485.50	48,206,265

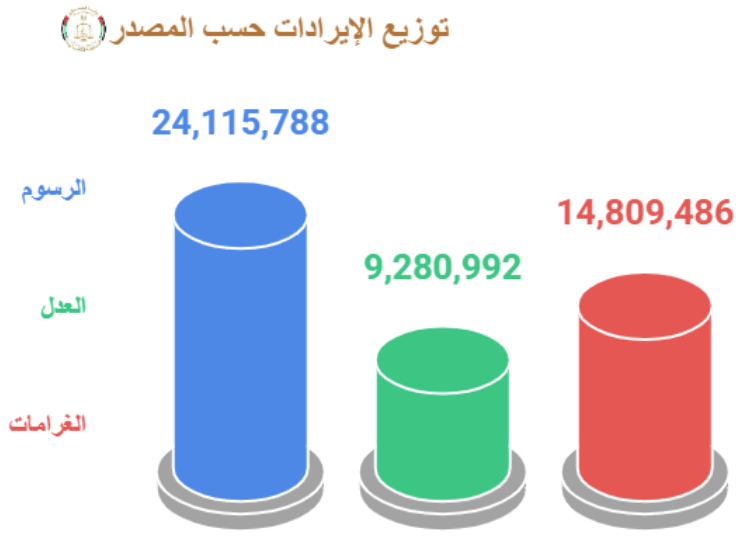

مجموع ايرادات المحاكم شيقل	ايرادات دينار محولة للشيقل	ايرادات دولار محولة للشيقل	مجموع ايرادات حكومتي	المجموع الكلي للايرادات بالشيقل
48,206,265	32385	0	12600	48,251,250

المعيقات

1. نقص أعداد الكادر القضائي في المحاكم مقارنةً مع الازدياد السنوي في اعداد الدعاوى الواردة إلى المحاكم، اضافة إلى العبء القضائي الكبير في المحاكم، مما يؤثر سلباً على مدة التقاضي.
2. نقص في الكادر البشري الاداري والقانوني المؤهل في ادارات مجلس القضاء الأعلى والمحاكم وتحديداً فئة الكتبة والاداريين والفنيين بشكل تراكمي.
3. عدم وجود موازنة خاصة لمجلس القضاء الاعلى تلبي احتياجات المحاكم والخطط التطويرية.
4. ضعف البنية التحتية وعدم ملائمة بعض مباني المحاكم لتوفير بيئة تقاضي جيدة (وخصوصاً مجمع محاكم رام الله) .
5. تراجع التمويل الدولي الخاص بالقضاء، واحتياجاته التطويرية.

التطلعات المستقبلية

1. زيادة عدد القضاة،
2. زيادة الاعتمادات المالية لتعين موظفين جدد وبخاصة فئة الكتبة.
3. الارتقاء بالاوضاع المعيشية للقضاة والموظفين وزيادة رواتبهم وتحسين اوضاعهم واقرار نظام صحي يليق بهم.
4. تحقيق الاستقلال المالي والاداري من خلال اعتماد موازنة خاصه لمجلس القضاء الأعلى تلبي الاحتياجات التطويرية، وتطوير نظام اداري ومالي خاص بمجلس القضاء الأعلى .
5. تطوير وموائمة مجمعات ومباني المحاكم لتراعي احتياجات كافة الفئات والعاميلن وتحافظ على هيبة القضاء، والبدء بإنشاء مبنى قصر العدل في محافظة رام الله وهو ما يعد الاولوية القصوى لدى مجلس القضاء الأعلى.
6. تعزيز الاعلام القضائي المتخصص لتحسين ثقة المواطنين بالقضاء، وتعزيز نظام الشكاوى وتطوير قنوات التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني .
7. مراجعة وتطوير التشريعات المعززة لإستقلال القضاء.
8. الاستمرار في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وبخاصة الاعداد للانتقال لبرنامج ميزان 3 وتطوير التطبيقات الذكية الخاصة بعمل المحاكم، وفتح الافق امام التحول الرقمي في الخدمات لتسهيل وصول المواطنين للقضاء
9. اعداد مقترح مشروع قانون نقل القضاة من المسمى الوظيفي إلى الدرجات القضائية.
10. تعزيز العلاقة مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة الرسمية والدولية.

الملاحق

جدول رقم 1 (محكمة النقض)

المحكمة	السجل	المدور من العام 2022	الوارد في العام 2023	المجموع	المفصول في العام 2023	المدور من العام 2023	2024					
							الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة النقض	طعون حقوقية	2601	1252	2790	2138	1715	699	2414	1713	703	245.06%	70.96%
	طعون جزائية	140	429	1198	478	91	289	380	277	103	95.85%	72.89%
	طلبات جزائية	2	57	368	50	9	26	35	26	29	100.00%	74.29%
	طلبات حقوقية	52	206	517	222	36	155	191	138	53	89.03%	72.25%
	المجموع	2795	1944	4873	2888	1851	1169	3020	2154	888	184.26%	71.32%

جدول رقم 2 (محاكم الاستئناف)

المحكمة	السجل	المدور من العام 2022	الوارد في العام 2023	المجموع	المفصول من العام 2023	المدور من العام 2023	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
							2024					
محكمة استئناف القدس	استئناف حقوق	718	864	1582	529	1053	665	1718	711	1079	106.92%	41.39%
	استئناف جنايات	192	213	405	221	184	217	401	266	155	122.58%	66.33%
	المجموع	910	1077	1987	750	1237	882	2119	977	1234	110.77%	46.11%
محكمة استئناف الخليل	استئناف حقوق	1034	1183	2217	929	1288	1073	2361	847	1640	78.94%	35.87%
	استئناف جنايات	77	170	247	160	87	179	266	183	93	102.23%	68.80%
	المجموع	1111	1353	2464	1089	1375	1252	2627	1030	1733	82.27%	39.21%
محكمة استئناف نابلس	استئناف حقوق	1339	955	2294	866	1428	719	2147	607	1714	84.42%	28.27%
	استئناف جنايات	176	312	488	354	134	248	382	291	116	117.34%	76.18%
	المجموع	1515	1267	2782	1220	1562	967	2529	898	1830	92.86%	35.51%
المجموع الكلي		4494	3536	8030	3059	4174	3101	7275	2905	4797	93.68%	39.93%

جدول رقم 3 (محاكم البداية)

محاكم البداية												
المحكمة		السجل	المدور من العام 2022	الوارد من العام 2023	المجموع	المفصول من العام 2023	المدور من العام 2023	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
								2024					
محكمة بداية أريحا	البداية الدرجة الأولى	حقوق	364	154	518	73	445	126	571	107	467	84.92%	18.74%
		جنايات	376	90	466	34	432	57	489	22	479	38.60%	4.50%
		المجموع	740	244	984	107	877	183	1060	129	946	70.49%	12.17%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	15	27	42	19	23	23	46	29	22	126.09%	63.04%
		استئناف جنح	52	165	217	176	41	67	108	76	32	113.43%	70.37%
		استئناف تنفيذ	1	36	37	36	1	24	25	24	0	100.00%	96.00%
		المجموع	67	228	259	195	65	114	179	129	54	113.16%	72.07%
	المجموع الكلي		807	472	1280	302	942	297	1239	258	1000	86.87%	20.82%
محكمة بداية الخليل	البداية الدرجة الأولى	حقوق	3637	963	4600	730	3870	1062	4932	853	4090	80.32%	17.30%
		جنايات	822	212	1034	71	963	193	1156	53	1126	27.46%	4.58%
		المجموع	4459	1175	6914	801	4833	1255	6088	906	5216	72.19%	14.88%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	529	367	896	513	383	233	616	197	434	84.55%	31.98%
		استئناف جنح	565	730	1295	786	509	576	1085	453	640	78.65%	41.75%
		استئناف تنفيذ	158	489	647	646	1	287	288	236	52	82.23%	81.94%
		المجموع	1252	1586	2838	1945	1587	1096	1989	886	1126	80.84%	44.54%
	المجموع الكلي		5849	5711	2761	9752	2746	2351	8077	1792	6342	76.22%	22.19%

17.08%	79.49%	1656	341	1997	429	1568	373	1941	371	1570	حقوق	البداية الدرجة الأولى	محكمة بداية بيت لحم
2.88%	18.57%	438	13	452	70	382	48	430	82	348	جنايات		
14.45%	70.94%	2094	354	2449	499	1950	421	2371	453	1918	المجموع		
42.24%	144.12%	144	98	232	68	164	147	311	144	167	استئناف حقوق	البداية بصفتها الاستئنافية	
58.56%	95.22%	157	219	374	230	144	280	424	318	106	استئناف جنح		
99.20%	99.20%	1	124	125	125	0	152	152	152	0	استئناف تنفيذ		
60.33%	104.26%	302	441	731	423	308	579	887	614	273	المجموع		
25.00%	86.23%	2396	795	3180	922	2258	1000	3258	1067	2191	المجموع الكلي		
19.42%	89.25%	1929	465	2395	521	1874	453	2327	686	1641	حقوق	البداية الدرجة الأولى	محكمة بداية جنين
8.05%	43.66%	360	31	385	71	314	27	341	83	258	جنايات		
17.84%	83.78%	2289	496	2780	592	2188	480	2668	769	1899	المجموع		
54.01%	184.52%	136	155	287	84	203	189	392	187	205	استئناف حقوق	البداية بصفتها الاستئنافية	
47.96%	73.37%	303	270	563	368	195	188	383	239	144	استئناف جنح		
95.98%	96.53%	7	167	174	173	1	466	467	344	123	استئناف تنفيذ		
57.81%	94.72%	446	592	1024	625	399	843	1242	770	472	المجموع		
28.60%	89.40%	2735	1088	3804	1217	2587	1323	3910	1539	2371	المجموع الكلي		

14.29%	63.94%	5640	938	6562	1467	5095	1337	6432	1304	5128	حقوق	البداية الدرجة الأولى	محكمة بداية رام الله
10.56%	145.53%	1544	179	1695	123	1572	127	1699	253	1446	جنايات		
119.26%	619.31%	18104	9847	8257	1590	6667	1464	8131	1557	6574	المجموع		
54.92%	150.00%	282	318	579	212	367	594	961	449	512	استئناف حقوق	البداية بصفتها الاستئنافية	
54.38%	97.42%	448	528	971	542	429	565	994	695	299	استئناف جنح		
98.70%	101.68%	4	303	307	298	9	404	413	397	16	استئناف تنفيذ		
61.87%	109.22%	734	1149	1857	1052	805	1563	2368	1541	827	المجموع		
7.50%	34.29%	150	12	160	35	125	11	136	41	95	جنايات	جرائم الفساد	
107.14%	411.21%	18988	11008	10274	2677	7597	3038	10635	3139	7496	المجموع الكلي		
15.70%	84.98%	1246	232	1478	273	1205	305	1510	408	1102	حقوق	البداية الدرجة الأولى	محكمة بداية طولكرم
28.57%	162.50%	202	78	273	48	225	75	300	70	230	جنايات		
17.70%	96.57%	1448	310	1751	321	1430	380	1810	478	1332	المجموع		
72.50%	146.46%	59	145	200	99	101	194	295	189	106	استئناف حقوق	البداية بصفتها الاستئنافية	
66.05%	88.54%	146	286	433	323	110	301	411	341	70	استئناف جنح		
100.00%	100.00%	0	95	95	95	0	146	146	144	2	استئناف تنفيذ		
72.25%	101.74%	205	526	728	517	211	641	852	674	178	المجموع		
33.72%	99.76%	1653	836	2479	838	1653	836	2662	838	1641	المجموع الكلي		

27.94%	101.60%	490	190	680	187	493	128	621	164	457	حقوق	البداية الدرجة الأولى	محكمة بداية قلقيلية
27.24%	110.61%	206	73	268	66	202	42	244	46	198	جنايات		
27.74%	103.95%	696	263	948	253	695	170	865	210	655	المجموع		
83.62%	142.65%	19	97	116	68	48	61	109	84	25	استئناف حقوق	البداية بصفتها الاستئنافية	
70.16%	93.86%	100	214	305	228	77	259	336	311	25	استئناف جنح		
97.50%	97.50%	1	39	40	40	0	89	89	88	1	استئناف تنفيذ		
75.92%	104.17%	120	350	461	336	125	409	534	483	51	المجموع		
43.51%	104.07%	816	613	1409	589	820	579	1399	693	706	المجموع الكلي		
17.39%	82.55%	4518	951	5469	1152	4317	976	5293	1267	4026	حقوق	البداية الدرجة الأولى	محكمة بداية نابلس
4.52%	36.97%	1316	61	1349	165	1184	47	1231	175	1056	جنايات		
14.84%	76.84%	5834	1012	6818	1317	5501	1023	6524	1442	5082	المجموع		
37.12%	99.30%	482	284	765	286	479	455	934	454	480	استئناف حقوق	البداية بصفتها الاستئنافية	
58.95%	92.56%	675	945	1603	1021	582	830	1412	1027	385	استئناف جنح		
97.95%	99.58%	5	239	244	240	4	491	495	483	12	استئناف تنفيذ		
56.20%	94.89%	1162	1468	2612	1547	1065	1776	2841	1964	877	المجموع		
26.30%	86.59%	6996	2480	9430	2864	6566	2799	9365	3406	5959	المجموع الكلي		

جدول رقم 4 (المجموع الكلي لمحاكم البداية)

المجموع الكلي لمحاكم البداية												
	السجل	المدور من العام 2021	الوارد من العام 2022	المجموع	المفصول من العام 2022	المدور من العام 2022	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
								2024				
البداية الدرجة الأولى	حقوق	17925	5317	23242	4375	18867	5217	24084	4077	20036	78.15%	16.93%
	جنايات	4829	1052	5881	482	5399	828	6227	522	5821	63.04%	8.38%
	المجموع	22754	6369	29123	4857	24266	6045	30311	4599	25857	76.08%	15.17%
البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	2039	1901	3940	2172	1768	1073	2841	1323	1578	123.30%	46.57%
	استئناف جنح	1646	3826	5472	3385	2087	3355	5442	2991	2501	89.15%	54.96%
	استئناف تنفيذ	313	2133	2446	2430	16	1282	1298	1227	70	95.71%	94.53%
	المجموع	3998	7860	11858	7987	3871	5710	9581	5541	4149	97.04%	57.83%
المجموع الكلي		26752	14229	40981	12844	28137	11755	39892	10140	30006	86.26%	25.42%

جدول رقم 5 (محاكم الصلح)

محاكم الصلح												
المحكمة	السجل	المدور من العام 2022	الوارد من العام 2023	المجموع	المفصول من العام 2023	المدور من العام 2023	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
		2024										
محكمة صلح أريحا	حقوق	888	494	1382	468	914	353	1267	277	993	78.47%	21.86%
	جنح	1770	1441	3211	1240	1971	1764	3735	1294	2450	73.36%	34.65%
	المجموع	2658	1935	4593	1708	2885	2117	5002	1571	3443	74.21%	31.41%
محكمة صلح الخليل	حقوق	2969	1344	4313	499	1370	769	2139	1115	2603	144.99%	52.13%
	جنح	3014	2438	5452	2324	3128	3123	6251	3142	3224	100.61%	50.26%
	المجموع	5983	3782	9765	2823	4498	3892	8390	4257	5827	109.38%	50.74%
محكمة صلح بيت لحم	حقوق	1772	613	2385	499	1886	624	2510	561	1957	89.90%	22.35%
	جنح	3502	2687	6189	2597	3592	2585	6177	2384	3878	92.22%	38.59%
	المجموع	5274	3300	8574	3096	5478	3209	8687	2945	5835	91.77%	33.90%
محكمة صلح جنين	حقوق	2903	1153	4056	1022	3034	814	3848	692	3159	85.01%	17.98%
	جنح	2196	2794	4990	2529	2461	2580	5041	2309	2851	89.50%	45.80%
	المجموع	5099	3947	9046	3551	5495	3394	8889	3001	6010	88.42%	33.76%
محكمة صلح حلحول	حقوق	741	468	1209	427	782	185	967	280	688	151.35%	28.96%
	جنح	870	1156	2026	959	1067	1339	2406	1182	1245	88.27%	49.13%
	المجموع	1611	1624	3235	1386	1849	1524	3373	1462	1933	95.93%	43.34%

محكمة صلح دورا	حقوق	878	746	1624	631	993	294	1287	310	980	105.44%	24.09%
	جنح	785	950	1735	980	755	940	1695	657	1058	69.89%	38.76%
	المجموع	1663	1696	3359	1611	1748	1234	2982	2429	2038	196.84%	81.46%
محكمة صلح رام الله	حقوق	4655	1920	6575	1764	4811	2032	6843	1150	5716	56.59%	16.81%
	جنح	8540	5532	14072	5233	8839	6675	15514	6719	9030	100.66%	43.31%
	المجموع	13195	7452	20647	6997	13650	8707	22357	7869	14746	90.38%	35.20%
محكمة صلح سلفيت	حقوق	1063	556	1619	558	1061	410	1471	233	1243	56.83%	15.84%
	جنح	299	1238	1537	1285	252	1250	1502	1072	472	85.76%	71.37%
	المجموع	1362	1794	3156	1843	1313	1660	2973	1305	1715	78.61%	43.90%
محكمة صلح طوباس	حقوق	548	259	807	291	516	138	654	153	502	110.87%	23.39%
	جنح	399	798	1197	846	351	845	1196	785	437	92.90%	65.64%
	المجموع	947	1057	2004	1137	867	983	1850	938	939	95.42%	50.70%
محكمة صلح طولكرم	حقوق	1588	952	2540	722	1818	667	2485	660	1835	98.95%	26.56%
	جنح	1690	2324	4014	2129	1885	2479	4364	2623	1879	105.81%	60.11%
	المجموع	3278	3276	6554	2851	3703	3146	6849	3283	3714	104.35%	47.93%
محكمة صلح قلقيلية	حقوق	1375	612	1987	690	1297	562	1859	588	1295	104.63%	31.63%
	جنح	1607	1770	3377	1669	1708	1703	3411	1602	1909	94.07%	46.97%
	المجموع	2982	2382	5364	2359	3005	2265	5270	2190	3204	96.69%	41.56%
محكمة صلح نابلس	حقوق	4416	1789	6205	1550	4655	1327	5982	1141	4858	85.98%	19.07%
	جنح	5944	5125	11069	4815	6254	6025	12279	5243	7248	87.02%	42.70%
	المجموع	10360	6914	17274	6365	10909	7352	18261	6384	12106	86.83%	34.96%
محكمة صلح يطا	حقوق	487	426	913	312	601	162	763	282	481	174.07%	36.96%
	جنح	1047	611	1658	536	1122	846	1968	513	1465	60.64%	26.07%
	المجموع	1534	1037	2571	848	1723	1008	2731	795	1946	78.87%	29.11%

جدول رقم 6 (الجدول الكلي لمحاكم الصلح)

المجموع الكلي لمحاكم الصلح											
السجل	المدور من العام 2022	الوارد من العام 2023	المجموع	المفصول من العام 2023	المدور من العام 2023	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
						2024					
حقوق	24283	11332	35615	9433	23738	8337	32075	7442	26310	89.26%	23.20%
جنح	31663	28864	60527	27142	33385	32154	65539	29525	37146	91.82%	45.05%
المجموع	55946	40196	96142	36575	57123	40491	97614	36967	63456	91.30%	37.87%

جدول رقم 7 (محاكم أحداث البداية)

محاكم الأحداث-البداية												
المحكمة	السجل	المدور من العام 2022	الوارد من العام 2023	المجموع	المفصول من العام 2023	المدور من العام 2023	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة احداث - رام الله	الأحداث	64	13	77	11	66	7	73	15	63	214.29%	20.55%
محكمة احداث - جنين	الأحداث	36	4	40	6	34	6	40	3	37	50.00%	7.50%
محكمة احداث - نابلس	الأحداث	103	34	137	6	131	16	147	8	140	50.00%	5.44%
محكمة احداث - طولكرم	الأحداث	15	3	18	4	14	6	20	2	18	33.33%	10.00%
محكمة احداث - قلقيلية	الأحداث	24	5	29	3	26	0	26	2	25	#DIV/0!	7.69%
محكمة احداث - الخليل	الأحداث	86	10	96	25	71	38	109	11	98	28.95%	10.09%
محكمة احداث - بيت لحم	الأحداث	26	8	34	13	21	2	23	2	21	100.00%	8.70%
محكمة احداث - أريحا	الأحداث	20	6	26	4	22	7	29	3	25	42.86%	10.34%
المجموع		374	83	457	72	385	82	467	46	427	56.10%	9.85%

جدول رقم 8 (محاكم أحداث الصلح)

محاكم الأحداث-الصلح												
المحكمة	السجل	المدور من العام 2022	الوارد من العام 2023	المجموع	المفصول من العام 2023	المدور من العام 2023	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة احداث - رام الله	الأحداث	141	112	253	113	140	80	220	101	119	126.25%	45.91%
محكمة احداث - جنين	الأحداث	62	84	146	39	107	86	193	131	62	152.33%	67.88%
محكمة احداث - نابلس	الأحداث	210	131	341	37	304	113	417	57	331	50.44%	13.67%
محكمة احداث - طولكرم	الأحداث	28	203	231	37	194	49	243	36	72	73.47%	14.81%
محكمة احداث - قلقيلية	الأحداث	48	49	97	27	70	63	133	18	116	28.57%	13.53%
محكمة احداث - الخليل	الأحداث	45	25	70	30	40	34	74	36	38	105.88%	48.65%
محكمة احداث - بيت لحم	الأحداث	40	23	63	41	22	11	33	8	28	72.73%	24.24%
محكمة احداث - أريحا	الأحداث	20	26	46	23	23	39	62	47	15	120.51%	75.81%
محكمة احداث - طوباس	الأحداث	14	22	36	22	14	43	57	35	22	81.40%	61.40%
محكمة احداث - سلفيت	الأحداث	10	61	71	47	24	55	79	42	83	76.36%	53.16%
محكمة احداث - حلحول	الأحداث	23	10	33	8	25	13	38	3	34	23.08%	7.89%
محكمة احداث - دورا	الأحداث	7	6	13	7	6	9	15	4	11	44.44%	26.67%
محكمة احداث - يطا(جديدة)	الأحداث	13	12	25	1	24	7	31	3	28	42.86%	9.68%
المجموع		661	764	1425	432	993	602	1595	2197	3792	364.95%	137.74%

جدول رقم 9 (محاكم التسوية)

محاكم التسوية												
المحكمة	السجل	المدور من العام 2022	الوارد من العام 2023	المجموع	المفصول من العام 2023	المدور من العام 2023	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة تسوية دورا	تسوية	2769	840	3609	290	3319	826	4145	213	3959	25.79%	5.14%
محكمة تسوية حلحول	تسوية	4621	2254	6875	445	6430	1578	8008	699	7331	44.30%	8.73%
محكمة تسوية رام الله والبيرة	تسوية	9700	1264	10964	674	10290	530	10820	803	10037	151.51%	7.42%
محكمة تسوية بيت لحم	تسوية	4355	1224	5579	515	5064	776	5840	492	5380	63.40%	8.42%
محكمة تسوية نابلس	تسوية	3125	388	3513	411	3102	599	3701	203	3552	26.16%	5.49%
محكمة تسوية سلفيت	تسوية	2332	592	2924	246	2678	559	3237	299	2953	53.49%	9.24%
محكمة تسوية جنين	تسوية	1364	474	1838	65	1773	128	1901	140	1736	109.38%	7.36%
محكمة تسوية طولكرم و قلقيلية	تسوية	3245	1970	5215	327	4888	855	5743	393	5383	45.96%	6.84%
محكمة تسوية طوباس	تسوية	168	140	308	9	299	681	980	22	681	3.23%	2.24%
المجموع		31679	9146	40825	2982	37843	6532	44375	3264	41012	49.97%	7.36%

جدول رقم 10 (الجدول الكلي للمحاكم)

المجموع الكلي لمحاكم النقض و الاستئناف و البداية و الصلح												
المحكمة	المدور من العام 2022	الوارد من العام 2023	المجموع	المفصول من العام 2023	المدور من العام 2023	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور	
محكمة النقض	2795	1944	4739	2888	1851	1169	3020	2154	888	184.26%	71.32%	
محاكم الاستئناف	3536	3697	7233	3059	4174	3101	7275	2905	4797	93.68%	39.93%	
محاكم البداية	26752	14229	40981	12844	28137	11755	39892	10140	30006	86.26%	25.42%	
محاكم الصلح	55946	40196	96142	36575	59567	40491	97614	36967	63456	91.30%	37.87%	
محاكم الأحداث البداية	365	163	528	154	374	82	467	46	427	56.10%	9.85%	
محاكم الأحداث الصلح	573	765	1338	690	648	602	1595	2197	3792	364.95%	137.74%	
محاكم التسوية	31679	9146	40825	2982	37843	6532	44375	3264	41012	49.97%	7.36%	
المجموع	121646	70140	191786	59192	132594	63732	194238	57673	144378	90.49%	29.69%	